جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
UNIVERSITE SETIF2

قسم الحقوق

محاضرات في منهجية إعداد البحث العلمي

ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر تخصص: قانون المؤسسات المالية

الأستاذ عفان يونس

السنة الجامعية: 2022- 2023

الفصل الأول: هيكل ومراحل إعداد البحث العلمي

يتعين على الباحث أن يكون على قدر كبير من الوعي والإدراك لنطاق بحثه و هيكله قبل البدء في إعداده وكتابته وطباعته. فالباحث يتعرف على معالم بحثه وكلياته، من خلال نظرة سريعة وخاطفة يتيقن خلالها من التناسق العام بين مستوياته الكلية وأجزائه الدقيقة، قبل أن ينطلق إلى معالجة تفاصيله ويتعمق في البحث في جزئياته. لذا سنتطرق إلى هيكل البحث العلمي (المبحث الأول)، ثم نعالج المراحل التي يمر بها إعداد هذا البحث (المبحث الثاني).

المبحث الأول: هيكل البحث العلمي

يقصد بهيكل البحث العلمي الأجزاء الأساسية التي يتشكل منها، فهو بهذا يتشابه مع البناء الذي يضع تصميمه المهندس المعماري وإن إختلاف كلا الهيكلين من ناحية المضمون. لذا سندرس تباعاً عنوان البحث والمقدمة (المطلب الأول)، ثم متن البحث (المطلب الثاني)، ثم خاتمة البحث (المطلب الثالث)، ونعالج في الأخير ملاحق ومراجع البحث (المطلب الرابع).

المطلب الأول :عنوان ومقدمة البحث

يعد عنوان البحث ومقدمته المنطلق الأول في هندسة وبناء هيكل البحث، وكلاهما منبثق عن موضوع البحث. لهذا فإننا سنحدد الضوابط المنهجية لصحة كل من عنوان البحث (المطلب الأول)، ومقدمة البحث (الفرع الثاني).

الفرع الأول :عنوان البحث

يعد اختيار عنوان البحث من أكثر الأمور دقة وصعوبة، حيث أن العنوان يعبر عن هوية موضوع البحث، ويتضمن في طياته خطة الدراسة وتساؤلاتها وكذا أبعاد الإشكالية. وقد يثور التساؤل حول أهم سمات العنوان الجيد (أ)، وعن كيفيات صياغة الباحث لعنوان بحثه (ب).

(أ)-أهم سمات عنوان البحث العلمي: تتعد السمات التي يجب أن يستوفيها عنوان البحث، وقد اتفق علماء المنهجية على أهمها، التي سنتولى شرحها في النقاط التالية:

(أولا)- الوضوح :من الضروري أن يستخدم الباحث مصطلحات وكلمات سهلة وواضحة عند صياغته لعنوان بحثه. وعليه أن يبتعد عن استخدام المصطلحات الغامضة، فكلما كان العنوان واضحاً كلما كان ذلك دليلاً على مهارة الباحث. والوضوح الذي نقصده

هنا هو الوضوح لأهل التخصص، فليس من اللازم أن يكون عنوان البحث واضحاً للعامة، ذلك أن البحث يخاطب المتخصصين من أهل العلم.

(ثانياً)- الجاذبية :من المهم أن يكون عنوان البحث جذاباً ليستقطب اهتمام أهل التخصص، ومشوقاً ليثير الفضول لدى القارئ الذي يسعى لمعرفة ما تخفيه صفحاته. ويفضل ألا يكون العنوان طويلاً أو قصيراً. فطول العنوان يصيبه بآفة الرتابة، وقصره قد يفقده سمة حسن التعبير عن الموضوع.

(ثالثاً)- جامعاً مانعاً :يتعين على الباحث عند صياغته لعنوان دراسته أن يجعله بقدر الإمكان جامعا مانعاً. جامعاً لما تقتضيه طبيعة موضوعه وإشكالية دراسته ونطاق بحثه ، فلا يفلت منه عنصر، ومانعاً من دخول ما لا يقتضيه موضوع الدراسة. فالعنوان عبارة عن بوصلة الباحث يرتكن إليها عند صياغته لكل عبارات وفقرات دراسته لتصير في النهاية مؤلفاً أو أطروحة تضيفان قيمة مضافة في المكتبة العلمية.

(رابعاً)- جملة اسمية :من المتعارف عليه أن يأخذ العنوان شكل جملة إسمية. وإن كان البعض لا يمانع في أن يكون العنوان على هيئة سؤال ربما لإضفاء مزيد من التشويق عليه. وإذا صاغ الباحث عنوان دراسته في صورة تساؤل فحسب رأي بعض علماء المنهجية يجب أن يكون ذلك في المقالات البحثية الصغيرة و أن تكون تركيبته اللغوية موجزة، د ون أن يمتد هذا النهج إلى أطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير. ومن المناسب وضع العنوان في وسط الصفحة، كما يفضل عدم إستعمال أساليب السجع في العنوان، وتجنب استخدام حرف الواو حتى لا نكون بصدد موضوعين.

(خامساً)- عنوان جديد :على الباحث أن يحرص بقدر الإمكان أن يكون عنوان بحثه جديداً، فيتجنب التكرار، مما يوحي بأن دراسته ستمثل بالضرورة إضافة من طبيعة تحسينية إلى التخصص. ومع ذلك، فقد تضطر طبيعة الموضوع الباحث إلى صياغة عنوان سبق استعماله في أبحاث وأطروحات سابقة، هنا يتعين على الباحث أن يشير في مقدمة بحثة إلى ما يميز دراسته عن الدراسات السابقة التي تحمل ذات العنوان.

(ب) -كيفيات صياغة عنوان البحث العلمي: من المناسب عند اختيار عنوان الدراسة أن يقوم الباحث بالبحث في الدوريات والمجلات العلمية المتصلة بالتخصص الذي يرغب في إعداد بحثه فيه، وكذلك الاطلاع على أطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير وجمع العناوين المختلفة التي لها علاقة بموضوعه. ثم يقوم بعد ذلك بصياغة العنوان على نحو يعكس إشكالية الدراسة وموضوعها الأساسي. ويستحب أن يقوم الباحث بالتعديل والتحوير في العنوان على نحو يجعل له خصوصيته التي تميزه عن غيره، فلا يكون مكرراً ومملاً ولا غريباً شاذاً.

الفرع الثاني :مقدمة البحث

تمثل المقدمة الأرضية الأولية لموضوع البحث وتشكل الجزء الأول من هيكله، إذ تعتبر مدخلاً تعريفياً وشاملاً للموضوع من جميع جوانبه المختلفة وآفاقه، لكن بصورة مركزة وموجزة ومضبوطة تجنباً للتطويل الممل والاختصار المخل. وتتمثل الوظيفة الأساسيةللمقدمة في تحفيز وإعداد وتهيئة ذهن القارئ لفهم موضوع البحث واستيعاب إشكاليته وأهدافه ونتائجه استعدادًا للإطلاع عليه بعد ذلك.

يبدأ ترقيم صفحات البحث من المقدمة، وهناك من يرى عدم استعمال الأرقام في صفحاتها حيث توضع بدل الأرقام حروف(أ، ب، ج) على أن يبدأ ترقيم الصّفحات من بداية الباب أو الفصل الأول حسب التّقسيم الذي اعتمده الباحث. ولكن يستحسن في بداية الترقيم أن يكون من المقدمة، لأنّ المقدمة هي بداية البحث أو الدراسة ولا مبرر لفصلها عنه، كما أنّ بداية الترقيم من المقدمة يضمن المعرفة الحقيقية لعدد الصفحات.

وقد يتساءل البعض عن وقت كتابة المقدمة: هل يكون بذات ترتيب أجزاء الرسالة أو البحث (أي عند البدء في كتابة كل جزء من أجزاء الرسالة أو البحث) أم عند الختام والانتهاء من إعدادهما؟ لما كانت المقدمة جزء هام من الدراسة أو البحث فإنها تتضمن – كما سبق أن ذكرنا – رؤية الباحث لما سوف يقدمه في رسالته أو بحثه، ومن المتوقع أن يعود الباحث لإعادة تنقيح وصياغة المقدمة في ضوء ما سيتكشف له من خلال إعداده للبحث. فهي بمثابة عودة إلى الماضي بعد استشراف المستقبل. والباحث أثناء إعداده لمشروعه البحثي يعد في ذات الوقت مقدمة تمهيدية لرسالته فكل منهما – أي المقدمة والمشروع البحثي – يتضمنان بيانات متشابهة، وبالتالي فإن المشروع البحثي ما هو إلا مقدمة تمهيدية عرضة للتعديل والتنقيح في نهاية البحث على حسب الظروف والأحوال.

وتشمل مقدمة البحث العلمي على مجموعة من العناصر تسمى بالعناصر الأساسية (أ)، ومجموعة أخرى من العناصر تسمى بالعناصر الثانوية (ب).

(أ)-العناصر الأساسية لمقدمة البحث العلمي: تتضمن مقدمة البحث العلمي مجموعة من العناصر الأساسية تتمثل في:

- **تحديد الموضوع البحث أو الدراسة:** يتم تحديد الموضوع البحث أو الدراسة عن طريق تمييزه عن المسائل المشابهة، وكذا ضبط مفاهيمه ومصطلحاته، وبيان موقعه في التخصص المعرفي الذي يشكل نطاقها.

- **بيان أهمية الموضوع:** يتم بيان أهمية الموضوع من خلال عرض قيمته العملية، وأهمية النّظرية (الفقهية والعلمية).

- **عرض الإشكالية:** وهي التي تطرح بحيث لا يتصور أن يختار الباحث موضوعاً يكون مداراً للبحث العلمي وميداناً للدراسة العلمية الأكاديمية، إلا إذا استشعر هذا الأخير وجود مشكل يثير لديه تساؤلات حقيقية، تتطلب البحث عن الحلول المناسبة لها. ما يعني أن

استشعار الباحث للمشكل والإحساس به يقود تلقائيا إلى اختيار الموضوع، بل ويساعد على تحديد عنوان البحث العلمي لاحقاً، وهذا الاستشعار والإحساس هو ما يثير لدى الباحث الرغبة النفسية في بحثه والميل لاستطلاعه، وبهذا فهو مرتبط بالعوامل الذاتية لاختيار موضوع البحث العلمي.

ونظراً لأهمية اشكالية موضوع البحث العلمي سوف يتم تحديد المقصود بها مع بيان قواعد طرحها، إلى جانب توضيح الاختلاف القائم بينها وبين المشكلة.

تعريف الإشكالية *Problématique*: يقصد بها عموما فن علم طرح المشكلات. ويقصد بها أيضاً السؤال المحير الذي يقف أمام الباحث، أو هي مجموعة من التساؤلات يطرحها الباحث ليجيب عنها أثناء قيامه بالبحث، كما تعتبر القاعدة الأساسية للبحث . كما يمكن تعريفها «كل ما من شأنه أن يثير تساؤلا أي كل ما يبدو عليه أنه يتطلب الدراسة». أو هي«موضوع الدراسة وتساؤل يدور في ذهن الباحث حول موضوع غامض يحتاج إلى تفسير ». استناداً إلى التعريفات ننتهي إلى عرض مجموعة من الضوابط المنهجية المرتبطة بسلامة طرح الإشكالية:

- إن الإشكالية هي الصورة النهائية التي ينتهي إليها استشعار الباحث وجود مشكل حقيقي لا مناص من بحثه، لما يثير لديه من تساؤلات تستدعي البحث عما يناسبها من إجابات والتوصل إلى ما يلائمها من حلول.
- إن الإشكالية مرحلة حاسمة ينتهي إليها الباحث بعد أن يختار موضوع بحثه، ومن ثم يرى البعض أنها تمثل " نهاية اختيار الموضوع فهي تسمح بتعريفه و تبرير الطريقة التي يتسم من خلالها معالجته.

أما بخصوص قواعد طرح وصياغة إشكالية البحث، فتترجم هذه الأخيرة في صورة تساؤل أو عدة تساؤلات تعبر وتترجم الحيرة التي تكتنف ذهن الباحث حول موضوع معين، وفيما يلي نعطي أمثلة من الأسئلة التي ينبغي على الباحث أن يجيب عنها بالنّسبة لإشكالية البحث، والتي تساعده على تقرير أهمية هذه الإشكالية وتتمثل فيما يلي:

- هل تستحوذ الإشكالية على اهتمام الباحث ورغبته؟
- هل هي إشكالية جديدة؟
- هل الإشكالية نفسها صالحة للبحث والدراسة؟
- ما هي الفائدة المرجوة من البحث في هذا الموضوع؟
- هل سبق لباحث أخر أن بحث في هذا الموضوع؟

هذا ويؤكد المشتغلون بالبحث العلمي أنّ اختيار إشكالية البحث وتحديدها، ربّما يكون أصعب من إيجاد الحلول لها، كما أنّ هذا التّحديد والاختيار يترتب عليه أمور كثيرة منها نوعية الدراسة التي يستطيع الباحث أن يقوم بها، طبيعة المنهج الذي يتبع، خطة البحث بالإضافة إلى نوعية البيانات التي ينبغي على الباحث أن يحصل عليها، إضافة إلى نوعية المراجع التي يعتمد عليها الباحث للاجابة على هذه الإشكالية.

التمييز بين المشكلة و الإشكالية، يخلط عديد الطلاب والباحثين في مجالات البحث العلمي المختلفة بين المشكلة *problème* والإشكالية *problématique*، و لقد حاول العلماء

توضيح هاته النقطة ووضعوا تفرقة بينهما، فإذا كانت المشكلة تعني ذلك السؤال الذي لا توجد له إجابة دقيقة و محددة، و طبعا ليس هو سؤالا عاديا بل لا بد أن تتوفر فيه شروط السؤال العلمي الصحيح، فمشكلة البحث هي كل ما من شأنه أن يثير تساؤلا علميا أي ما يبدو عليه أنه يتطلب البحث والدراسة فعلا لذلك يضع بعض الباحثين تفرقة بين المشكلة و الإشكالية على النحو التالي:

قد يبدو مصطلح المشكلة متسعاً ولا يمكن التحكم فيه بصورة دقيقة، لذلك يلجأ الباحثون إلى التدقيق أكثر، فيرون أن المشكلة تتحول إلى إشكالية عندما يصبح متعذراً الإلمام بكل جوانب المشكلة على المستوى التصوري والعلمي، حيث يبدو التحكم في المشكلة وتعريفها، وتحديد معالمها، وضبطها أمراً صعباً، لذلك تصبح الإشكالية هي المصطلح الدقيق الذي يلجأ إليه الباحثون.

فالإشكالية بحسب هذا الطرح أكثر تحديدا و أكثر دقة و إيجاز، وأدق معنى من مشكلة البحث التي تبدو أنها غير دقيقة في تحديدها باعتبارها هي المدخل النظري الذي يقرر الباحث تبنيه لمعالجة المشكلة التي طرحها في سؤال الانطلاق، وترتبط بموجهات نظرية تمدها بالتصورات المنهجية، وتزودها بالمفاهيم والأنماط المعرفية الضرورية التي يقوم عليها بناء البحث بكامله.

ويلجأ فريق آخر من الباحثين إلى التفرقة بين الإشكالية والمشكلة في أن موضوع البحث عادة لا يشرح الإشكالية المراد اختبارها حيث أن الموضوع يظل فضفاضاً عاماً يقبل تفسيرات متعددة، وتأويلات كثيرة، لذلك تأتي الإشكالية لتحسم الارتباك وتحدد الموقف، وتضيق الموضوع حتى يكون حجم المشكلة في حدود الوقت، والامكانات المادية و البشرية للباحث.

بهذا نجد أن المشكلة من حيث زمن طرحها و الشعور بها تسبق الإشكالية، إذ يبتدئ الباحث مرحلة اختيار موضوع بحثه واستشعار المشكلات التي تتطلب حلاً و تستحق جواباً، وتعتبر مرحلة الشعور بوجود مشكلة عاملاً مساعداً على اختيار المواضيع المناسبة للبحث و الدراسة. وبالرجوع إلى الإشكالية نجدها تمثل مرحلة تالية للشعور بالمشكلة، ففيها يضبط الباحث تصوره العلمي حول تساؤلات بحثه التي تشكل الصورة النهائية للإشكالية.

أما من حيث الاتساع و الانضباط و الوضوح نجد أن الإشكالية تعين على التعريف بالموضوع و فهمه و شرحه بشكل كاف، بخلاف المشكلة التي يبدو أنها غير منضبطة مما تتسبب في جعل موضوع البحث غير دقيق، فتأتي الإشكالية لتحد من اتساعه وتضبطه ضبطاً دقيقاً. كما تسهم في تحديد أدواته و مسالك دراسته بصورة كافية ووافية، وهكذا نجد المشكلة تتسم بالاتساع وعدم الوضوح والانضباط على مستوى التصور العلمي مقارنة بالإشكالية التي تأتي لتوضيح المشكلة وضبطها و تحديدها حتى تكون قابلة للبحث.

وفي سياق متصل، فإن الإشكالية في البحث العلمي ترتبط بتساؤلات علمية واضحة ومضبوطة ومحددة، ولا ترتبط بأسئلة غامضة كما في الشعور بالمشكلة. بالتالي تكتسي الإشكالية في البحث العلمي أهمية كبيرة، إذ لا يخلو منها بحث سواء في نطاق العلوم

القانونية أو غيرها. وإذا غابت الإشكالية فإننا نعتقد جازمين بأن البحث غير جدير بأن يكتسب صفة العلمية، وأنه لا يستحق عناء إعداده لأنها -أي الإشكالية- هي التي تحديد مسار الباحث وخط سيره، وتبرر الطريقة التي سيعالج من خلالها موضوع بحثه، وتوجهه الوجهة الصحيحة والسليمة إلى الحقيقة التي يستهدف الوصول إليها.

-**نطاق البحث:** نعني بنطاق البحث الإطار الحدودي الذي سيعالج فيه الباحث موضوع الدّراسة دون أن يتخطاه إلى نقاط أو موضوعات أخرى. فعلى سبيل المثال، قد يحتاج موضوع الدّراسة إلى تحديد أكثر دقة مما يوحي به عنوان البحث. فقد يكون عنوان البحث" دور السياسة الجنائية في الحد من جرائم الكراهية"، ومن ثم فإنه قد يقتضي تحديداً لنطاقه الزمني والمكاني، وهنا يأتي دور المقدمة لنودع فيها هذا التوضيح الضروري.

وقد يكون النطاق زمنياً، فتتحدد فترة الدّراسة وتحليل الموضوع بفترة بداية وفترة نهاية؛ كأن يتحدد الموضوع من سنة 2022 حتى عام 2023. وبالتالي لن يتعرض الباحث للموضوع قبل هذا التاريخ المحدد ولا بعده، أو قد يكتفي بالإشارة إليه بصورة موجزة. كما قد يكون نطاق البحث مكانياً فيحدد الباحث ما إذا كان البحث سيكون تطبيقياً فقط داخل حدود الدولة، بأن يعملها جميع أقاليمها أم سيقتصر النطاق المكاني لأحد أقاليمها دون غيرها، أم أن الدراسة ستتضمن دولاً أخرى غير دولته، وبالتالي ستكون مقارنة مكانية.

وقد يدعونا ذلك للتساؤل حول مدى حتمية وضع نطاق للبحث في مقدمة الرسالة أو البحث. ويرى بعض علماء المنهجية أن وجود نطاق البحث من بين البنود التي تشتمل عليها المقدمة لا يعد في الأساس أمراً حتمياً. ومع ذلك فإن وُضوح العنوان بصورة دقيقة قد يغني عن وجود نطاق البحث في المقدمة. فلو أننا حددنا في المثال السابق عنوان البحث ليكون على النحو التالي: «دور السياسة الجنائية في الحد من ظاهرة الإرهاب من سنة 2022 حتى عام 2023 درسة تطبيقية على كل من القانون الجزائري والفرنسي ». نلاحظ من خلال هذا العنوان أن النطاق الزمني والموضوعي والمكاني محددين على نحو دقيق، وبالتالي فإنه من غير الضروري أن تتضمن المقدمة تحديد لنطاق الدراسة.

-**إعلان الخطة** :ولابد أن يكون في نهاية المقدمة، وهذا الإعلان ليس إعادة لفهرس البحث، فالفهرس له مكان آخر، بل هو مجرد ذكر لأهم أقسام البحث

(ب)- العناصر الثانونية لمقدمة البحث العلمي: يمكن أن تشمل المقدمة إضافة إلى ما سبق توضيحه العناصر التالية:

- **المشكلات التي واجهت الباحث:** سواء أكانت مشكلات نظرية تتعلق بصعوبة المسألة من النّاحية الفقهية، نتيجة تعقد وتشعب وكثرة المشاكل التي يطرحها الموضوع، أو بسبب قلّة اهتمام الدّارسين بها، وبالتالي قلّة المراجع، وهي قلة قد تنشأ عن حداثة النظام القانوني محل البحث ويستحسن أن توضع هذه النقطة بعد أو أثناء عرض الأهمية العملية للموضوع. كما يمكن أن تكون مشكلات البحث ذات طبيعة مادية تتعلق بصعوبة العثور على مراجع البحث أو غيرها من الصعوبات الأخرى، إلا أنه من غير المستحسن الاشارة إلى الصعوبات التي تتجاوز ما يعتبر من البحث العلمي في العادة.

- **التطور التاريخي للمشكلة**: يتم عرض التطور التاريخي للمشكلة في مقدمة البحث، إذا لم يكن موضوع البحث نفسه عرضاً تاريخياً (كما لو تعلق الأمر بتطور النظام القانوني للمرفق العام في الجزائر)، وقد يرتبط العرض التاريخي الذي يقدم في المقدمة بالحديث عن أهمية الموضوع، إلا أنه قد يستقل عنه ببيان الأعمال السابقة المشابهة لموضوع البحث. إلا ان الباحث مطالب في كل الأحوال بتبرير اختياره لموضوع سبق للغير دراسته، وإثبات أن عمله يضيف جديداً بالرغم من أن الموضوع قد سبق بحثه، وعليه في ذلك أن يشير إلى أمرين:(الأول) أنّه على علم بوجود دراسات في الموضوع نفسه أو موضوعات قريبة منه. و(الثاني) أنّه يرى بالرّغم من ذلك أنّ بحثه سيقدم جديداً، إمّا لقصور في البحوث السابقة أو لأنّ مقاربات أخرى قد وجدت تجعل البحوث السابقة قاصرة عن مواكبتها أو لغير ذلك من الأسباب.

- **القانون المقارن:** إذا كان البحث يقوم على توظيف المنهج المقارن كمنهج أساسي في الدراسة، فلا مجال بالطبع لإيراد المقارنة في مقدمة البحث، أمّا إذا استعمل الباحث مناهج أخرى غير المنهج المقارن، فقد يرى الباحث أنه من المناسب إيراد المقارنة في هوامش البحث، إذا لم يشعر أنّ أهميتها تستدعي إيرادها في المتن ومع ذلك فإنّ القانون المقارن قد يرد في المقدمة، وخاصة في مجال الإشارة إلى مؤسسات القانون الأجنبي الشّبيهة بالمؤسسة القانونية التي يدرسها، ويكون ذلك في إطار إعطاء فكرة كاملة عن موضوع البحث.

المطلب الثاني :محتوى البحث

يقصد بمحتوى البحث جوهره، والذي يتضمن الشروحات العلمية له وتقسيماته والأفكار والتحليل والنقد والتقييم والنتائج والتوصيات التي يقدمها الباحث في نهاية مرحلة الدراسة. لذا سنتطرق إلى تعريف تقسيم البحث (الفرع الأول)، ثم إلى المنهجية لسلمة التقسيم (الفرع الثاني).

الفرع الأول :تعريف تقسيم البحث

لقد جرى العمل في الأدبيات العلمية على تقسيم البحث إلى أجزاء محددة تكون متسقة فيما بينها، تتكامل مع بعضها البعض لتمثل في النهاية جسد البحث وجوهره. ويختلف هذا التقسيم على حسب طبيعة البحث. فحينما نكون بصدد مقال بغرض نشره في دورية محكمة يكون من المناسب تقسيم هذا البحث إلى عدة مباحث وفقاً لطبيعة المضمون، ثم يقسم كل مبحث إلى مطالب، وبدورها تقسم المطالب إلى فروع. أما في حالة رسالة الماجستير فإنه يكون من الأفضل أن يتم تقسيمها إلى فصول ومباحث ومطالب. أما في حالة أطروحة دكتوراه، فقد اعتادت الأعراف الجامعية على تقسيمها إلى أقسام، ثم تقسم الأقسام إلى أبواب، والأبواب إلى فصول، والفصول إلى مباحث ومطالب وفروع.

وما تجب الإشارة إليه أن شكل تقسيم الأطروحة إلى أقسام أو أبواب أو فصول يختلف من مدرسة علمية إلى مدرسة أخرى، فالوضع في المدرسة اللاتينية يختلف عنه في المدرسة الأنجلوسكسونية؛ فالتقاليد و الأعراف العلمية غالباً ما تلقي بظلالها على شكل ومضمون الرسالة أو البحث العلمي بصورة عامة.

الفرع الثاني :شروط صحة تقسيم البحث

يتعين على الباحث عند قيامه بتقسيم بحثه أو دراسته أن يراعي مجموعة من الضوابط والإعتبارات المنهجية، والمتمثلة في:

(أولاً)- التسلسل المنطقي : ويقتضي هذا الأمر أن تدعم الموضوعات بعضها البعض، وأن يؤدي أولها إلى ما يعقبها فيكون تتمة له وفقاً للسياق المنطقي للموضوع. فعلى سبيل المثال، لو أن الباحث يعالج موضوع "جريمة التهرب الضريبي في الجزائر"، فإنه سيكون من المنطقي أن يخصص الفصل الأول لبيان مفهوم جريمة التهرب الضريبي ، بينما يخصص الفصل الثاني للحديث على أحكام جريمة التهرب الضريبي. ويتم مراعاة نفس الاعتبار في التقسيم الفرعي للمباحث والمطالب والفروع.

وما تجب الإشارة إليه من ناحية أولى، أهمية وضع توطئة أو تمهيد أو مقدمة قصيرة عقب عنوان الباب أو الفصل أو المبحث أو المطلب أو حتى الفرع، فليس من المقبول أن يعقب الباحث العنوان بتقسيم مباشر للباب أو للفصل ....إلخ. في تلك التوطئة يمهد الباحث ذهن القارئ لما هو مقبل عليه، ويختم هذا التمهيد بالتقسيم الفرعي للباب أو للفصل أو غيرها. ومن ناحية ثانية، فإنه من المناسب أيضاً أن ينهي الباحث كل باب وفصل ومبحث بخلاصة له وذلك بصورة موجزة. ولهذه الخلاصة أهمية كبيرة، فمن جهة تعطي مؤشراً للباحث بما أنجزه في هذا الجزء من الدراسة، وبالتالي سيقف على حقيقة ما إذا كان قد أجاب على تساؤلات الدراسة التي طرحها في المقدمة بالنسبة لما يخص هذا الجزء من عدمه. ومن جهة أخرى، فإن هذه الخلاصة ستعين الباحث على حسن صياغة نتائج وتوصيات الدّراسة في خاتمة البحث دون أن يتحمل عبء القراءة والبحث في أنحاء الدراسة -خاصة إذا كانت الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه- لوضع خاتمة مناسبة.

(ثانياً)- حسن اختيار العناوين :من الضروري أيضاً أن يهتم الباحث باختيار عناوين الأبواب والفصول والمباحث والمطالب على نحو متناسق مع عنوان الرسالة. فيجب صياغة العنوان بصورة واضحة وموجزة، وأن يكون مفهوماً بعيداً عن الغموض. كذلك يجب على العناوين الفرعية أن تكون مستغرقة في عنوان الباب أو الفصل، سواء أكان ذلك بطريقة صريحة أم ضمنية. وعلى الباحث أن يحافظ على هذا التناسق بين العناوين على نحو دقيق. كما يتعين على الباحث أيضاً أن يتجنب تكرار العناوين، فلا يجوز أن يكون

عنوان المبحث متطابقاً مع عنوان الفصل، كما لا يجوز أن يكون عنوان الفصل مماثلاً لعنوان البحث.

(ثالثاً)- الحفاظ على التوازن والتماثل في التقسيم :على الباحث - وهو يعالج موضوع بحثه ويضع تقسيمات وتبويب خطته - أن يراعي بقدر الإمكان التوازن في التقسيم لتجنب الخلل غير المرغوب. والتوازن يكون بين عدد الصفحات في كل باب من الأبواب، وبين الفصول في كل باب، وبين المباحث في كل فصل، وبين المطالب في كل مبحث، وبين الفروع في كل مطلب. ولا نعني بالتوازن هنا التساوي المطلق في عدد الصفحات، بل يكفي أن يكون هناك تقارب بين عدد الصفحات سواء بين الأبواب بعضها مع بعض، وكذلك الأمر بالنسبة للفصول التي تتكون منها الأبواب والمباحث التي تتكون منها الفصول.

ويتوقف تحقيق التوازن في التقسيم ونجاحه على عدة عوامل؛ من بينها نوع وكمية المعلومات التي يتحصل عليها الباحث، وقدرته على تغطية كافة جوانب موضوع بحثه، وقدرته على التفكير والتحليل والإبداع والابتكار في استخراج أفكار جديدة، بالإضافة إلى خبرته المكتسبة من أبحاثه السابقة، ومن قراءته المكثيفة والمتنوعة، ومن الدراسات السابقة.

(رابعاً)- الأصالة والتجديد:على الباحث أن يستهدف على الدوام - خاصة عند تقسيم رسالته أو أطروحته- أن يضع بعداً جديداً ومبتكراً للتقسيم الذي تقوم عليه دراسته وأن يبتعد على التكرار، وبهذا يكون الباحث مبدعاً في تقسيم دراسته حتى ولو كان موضوع بحثه تقليدياً في جزء أو أجزاء منه. فما الجدوى من تبني الباحث لخطة بحثية مكررة، أين ستكون القيمة المضافة لهذا البحث؟ إن أصالة التبويب والتقسيم تعد دلالة على كفاءة الباحث وهويته المميزة واستقلالية تفكيره، علاوة على أنها تضفي على المادة العلمية رونقاً وقيمة تلحظها عين القا رئ المتمرس من الوهلة الأولى. زد على ما سبق، أن جدية التبويب والتقسيم قد تغطي على نقائص أخرى لحقت موضوع الرسالة؛ كعدم حداثة الموضوع مثلًا.

المطلب الثالث :خاتمة البحث

خاتمة الدّراسة هي الكلمة الأخيرة للباحث في موضوع بحثه، يجيب فيها على التساؤلات التي طرحها في المقدمة، ويبرز فيها نتائج دراسته للفروض التي عرضها، ويبين مدى صحتها من عدمه وفقاً لأدوات التحليل التي استخدمها. باختصار، الخاتمة هي نهاية الطريق في البحث العلمي. ولقد استقرت الأدبيات العلمية على أن الخاتمة تتكون من ثلاثة عناصر هي: ملخص لموضوع الدّراسة، والنتائج التي توصل إليها الباحث، والتوصيات التي يقترحها لعلاج إشكالية البحث.

(أولاً)- ملخص موضوع الدراسة: يعرض من خلاله الباحث – وبصورة موجزة – لأهم العناصر والتقسيمات والمحاور التي تناولها في بحثه، دون أن يبدو هذا العرض الملخص

كأنه تكرار لخطة البحث والتقسيم الرئيسي للبحث أو الدراسة، فعلى الباحث أن يكون مبدعاً في العرض دون تكرار ممل. ويفّضل ألا يتجاوز ملخص الرسالة صفحة واحدة، وأن تعطي هذه الصفحة القارئ فكرة عامة عن موضوع الدّراسة دون أن يقتضي ذلك قيامه بقراءة البحث أو الدراسة كاملة.

(ثانياً)- نتائج الدراسة: هنا يعرض الباحث لأهم ما توصل إليه من مخرجات علمية واستنتاجات، من خلال الدراسة والتحليل والنقد وربط المقدمات بالنظريات القائمة وتأييدها بالأدلة والقرائن المختلفة، والتي تمثل إجابات على تساؤلات بحثه أو دراسته وتوضيح لإشكاليتها.

ومن اللازم ترتيب هذه النتائج وفقا لترتيب التقسيم الذي طبقه الباحث في رسالته، فتكون النتيجة الأولى مرتبطة بما ورد من شرح وتحليل في الفصل الأول، وهكذا بالنسبة لبقية الفصول. كذلك من المتوقع أن تتضمن النتائج إجابات على مدى صحة أو خطأ الفروض التي طرحها الباحث في مقدمة الرسالة أو البحث؛ ليحقق الربط بين المقدمة والخاتمة وما بينهما من شرح ودراسة وتحليل.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه من المناسب أن يذكر الباحث أيضاً هذه النتائج بإيجاز دون إسهاب، وأن يكون عدد هذه النتائج معقولاً وألا تنطوي على شرح تفصيلي. ومن المتوقع أن تحتوي النتائج على حل لإشكالية الدراسة، أو تصحيح لمفهوم خاطئ، أو تفسير لظاهرة، أو إظهار لخلال أو عيب في تطبيق القانون في الواقع العملي، أو إبراز لتناقض في النصوص القانونية، أو وضع تصور عام لموضوع متفرق.

(ثالثاً)- التوصيات: هي عبارة عن المقترحات التي يقدمها الباحث من أجل وضع حلول عملية وواقعية وقابلة للتطبيق للإشكالية التي طرحها في مقدمة بحثه وللتساؤلات المنبثقة منها. ومن المناسب أن يربط الباحث بين نتائج الدراسة والتوصيات التي يقترحها.

فمثلاً إذا عرض في النتائج فكرة وجود فراغ تشريعي في تنظيم واقعة معينة، فإنه يلزم عليه بأن يقدم أو يقترح في توصياته نصاً تشريعياً يعالج به هذا النقصان، ولا يكتفي بالقول بأن على المشرع أن يتدخل لسد الثغرة التشريعية. كما يتعين أيضاً أن تكون التوصيات قابلة للتطبيق، فما جدوى مقترحات نظرية لا تغني وتظل حبيسة الخيال. ومن المهم أيضاً أن يكون عدد التوصيات قليلة، وأن تكون متناسقة مع عدد النتائج بقدر الإمكان.

علاوة على ما سبق، فإنه من الملائم أن يبرز الباحث بعض الأفكار التي تحتاج إلى دراسة أكثر عمقاً ولم يتناولها في دراسته؛ إما لندرة المراجع وإما لكونها لا تتعلق بصورة مباشرة بموضوع بحثه، وهنا يحسب للباحث أنه يفتح الطريق أمام غيره من الباحثين للولوج في عمل علمي جديد ليستكمل به البناء.

وما تجب الإشارة إليه، فإن الباحث يمكن له الاستعانة بملخصات الأبواب والفصول والمباحث في صياغة خاتمة الرسالة، ولكن بصياغة مختلفة وبمفردات جديدة يتجنب من خلالها معضلة الوقوع في التكرار.

المطلب الرابع :ملاحق ومراجع البحث

لا يكتمل الهيكل العام للبحث أو الدراسة إلا بلبنة أخيرة تتمثل في الملاحق (الفرع الأول)، والمراجع العلمية المستعملة في الإجابة على إشكالية البحث (الفرع الثاني).

الفرع الأول :ملاحق البحث

الملحق هو أحد أجزاء البحث، ويكون في الحالات التي يريد الباحث أن يلحق بالبحث بعض المعلومات والبيانات الهامة والتي لا يستطيع أن يدرجها في متن البحث، بحيث إذا ما أوردها فيه، فإنّها تخل بتسلسل الأفكار وترتيبها، الأمر الذي ينعكس سلباً على الأسلوب العلمي المطلوب في البحوث العلمية. ويشترط لصحة إلحاق بعض المعلومات والبيانات بالبحث أن تكون ذات أهمية علمية أو عملية للموضوع ، وأن تربطها علاقة غير مباشرة به، فإذا كانت العلاقة مباشرة فإنّه يجب إدراجها في صلب الموضوع لا في الملحق.

وإذا كانت للملاحق أهمية موضوعية متمثلة في الحفاظ على تسلسل الأفكار وبالتالي على الأسلوب العلمي ككل، فلها أيضا أهمية شكلية في كونّها تحافظ على حجم البحث أي على عدد الصّفحات المخصصة للبحث، فإدراج نماذج أو رسومات وأشكال وغيرها يؤدي إلى زيادة حجم البحث بشكل قد ينعكس سلبًا على التوازن الشكلي والموضوعي للبحث.

والقاعدة العامة في تصنيف ما هو ملحق وما لا يعتبر كذلك، هي أهمية المعلومات المقدمة، وارتباطها غير المباشر بالموضوع، وتطبيقاً لذلك تعتبر ملاحق الأشكال والرّسومات والنّماذج التوضيحية والجداول والإحصاءات ونماذج الاستبيانات، وصور المخطوطات والوثائق التاريخية، وفي مجال العلوم القانونية عادة ما تكون في شكل ملاحق، مشاريع القوانين والنّصوص الكاملة للأحكام والقرارات القضائية، وأوراق المرافعات والرّسومات الهندسية كتلك الرّسومات التي تبين القيود القانونية على حق الملكية العقارية المتمثلة في شروط فتح المطلات والمناور.

وما تجدر الإشارة إليه أنّ مضمون الملاحق يختلف باختلاف مواضيع البحوث، فما يعتبر ملحقا في موضوع معين لا يعتبر كذلك في موضوع أخر، لذا يجب أن يحتكم الباحث دوما إلى الأصل وهو أن تكون تلك الملاحق في خدمة البحث أي لها أهمية كبيرة للإيضاح والتّفسير.

الفرع الثاني :مراجع البحث

نعني بمراجع البحث المصادر العربية والأجنبية من كتب عامة ومتخصصة، ودوريات علمية، وأطاريح ورسائل، وأحكام قضائية، وغيرها مما يستعين بها الباحث في إنجاز رسالته أو بحثه. ويزداد البحث ثراءً وقوةً كلما كثرت المراجع وتنوعت، وكلما كانت حديثة بالقدر

الكافي. وتفرض دراسة موضع المراجع ضرورة الوقوف على التمييز بينها وبين المصادر (أولا)، ثم نتناول مصادر البحث في المجال القانونية (ثانيا).

(أولاً)- التمييز بين المراجع والمصادر: عَّرف علماء اللغة المرجع بأنه « *الموضع أو المكان الذي يرجع إليه شيء من الأشياء أو الذي يرد إليه أمر من الأمور، مثل الكتاب مرجع لمن يريد الاطلاع والقراءة أو البحث عن المعرفة*». فالمرجع إذاً هو :مجموع الوثائق التي يعتمد عليها الباحث، والتي توفر المادة العلمية التي يُبنى عليها بحثه، ويستقيم بها. وعرفه الأستاذ الدكتور أحمد عبد الكريم سلامة بأن« *الوعاء الذي نشر فيه الموضوع أو المادة العلمية في وقت لاحق عن زمن المصدر، وتكون تلك المادة مأخوذة عن المصدر الأصلي*».

أما المصدر فهو الموضع أو المكان الذي يمُّد بالمعلومات الأصلية، أو الوجهة التي يجب الذهاب إليها للحصول على المعلومات الأصلية من جذورها. فيمكن توصيف المصادر بأنها الكتب القديمة التي يعود إليها الباحث ليأخذ منها مادته الخام. فهو الوعاء الذي تذكر فيه المعلومة لأول مرة ومثال ذلك المخطوطات والوثائق والمذكرات.

ليست المصادر كالمراجع؛ فهناك فرق بينهما يتمثَّل في أن المصادر هي الكتب التي تحتوي على المعلومات والعلوم الجديدة التي لم يسبق إليها أحد، فالمصادر هي الأصول. أما المراجع فهي كتب تعتمد في محتواها على المصادر، وقد تكون شروحاً لها، والباحث لا يستعين بالمرجع كله، بل يبحث داخله عن الجزئية أو الجزئيات التي تفيده في مجال بحثه.

مماسبق نفهم أن الفرق بين المرجع والمصدر يتجلى في أن المرجع يعير إلى المصدر وليس العكس، حيث تعتبر المراجع كتبًا فرعية بينما المصدر هو الأصل الرئيسي الذي تتم الإشارة إليه للحصول على المعلومات من أساسها. وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرقا بين المرجع المباشر والمرجع غير المباشر. فالمراجع المباشرة : هي التي تُعطي للباحث المعلومات بصورة مباشرة، مثل الموسوعات، والدوريات الصادرة عن الجهات الرسمية، وكتب الترجم، وغيرها. والمراجع الغير مباشرة :هي التي تدل الباحث على المصدر الذي يمكن أن يستقي منه معلوماته التي يحتاج إليه.

(ثانياً)- مصادر البحث في المجال القانونية: يبدأ الباحث بتحديد الكلمات المفتاحية أو الدلالية الخاصة ببحثه وموضوع دراسته، والتي يستطيع بمقتضاها حصر مصادر البحث والمراجع الخاصة بالنظام القانوني الذي يتخصص فيه. ويظل الكتاب هو المصدر الأولي والأساسي للبحث العلمي السليم، خصوصاً في المجال القانوني، من أجل تحصيل المعلومة من مصدرها الصحيح.

وتعامل الباحث مع الكتاب يخلق لغة جديدة بينهما ويساعد الباحث على تكوين فلسفته التخصصية وفكره المتميز. وإنه لجدير بالذكر أن البحث في المجال القانوني يبدأ بالعام ثم الخاص أي يبدأ الباحث بتحديد المراجع العامة ثم الخاصة، ونصوص القوانين العامة ثم التشريعات الخاصة التي صدرت والتي تتعلق بموضوع بحثه، ثم الرسائل المتعلقة

ببحثه والدراسات القديمة والحديثة، ثم يلي ذلك الأحكام القضائية لإعطاء النظرة العملية للبحث.

أما إذا كان البحث في مجال القانون المقارن فإن له خصوصية، لأنه يتطلب باحثًا على درجة عالية من التأهيل والتحليل. ومن أهم مهارات هذا التأهيل هي اللغات الأجنبية، فيجب على الباحث في القانون المقارن أن يتقن لغة أجنبية على الأقل، إذا لم يكن إتقانه للغتين أجنبيتين أو أكثر. وإذا كان البحث دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والقانون الفرنسي، توجد العديد من قواعد البيانات المعروفة والتي يمكن للباحث اللجوء إليها مثل قاعدة بيانات sudoc ، قاعدة بيانات Legifrance ، وقواعد البيانات للمقالات الفقهية والأبحاث مثل Dalloz، Lexis 360، Lextenso.

المبحث الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي

عرضنا في المبحث السابق لهيكل البحث العلمي سواء في شكله المبسط - مقال لنشره في دورية علمية، أم رسالة ماجستير، أم أطروحة دكتوراه-، وفي هذا المبحث سندرس المراحل التي يمر بها البحث العلمي، منذ اختيار الباحث لموضوع بحثه (المطلب الأول)، مروراً بمرحلة إعداد خطة البحث (المطلب الثاني)، وصولاً إلى جمع المادة العلمية والبيانات وتصنيفها (المطلب الثالث).

المطلب الأول: مرحلة اختيار عنوان البحث

تعتبر مرحلة اختيار موضوع البحث من أدق مراحل إعداد وتحضير موضوع الدراسة، وهذه المرحلة تسمى أيضاً بمرحلة إعداد أو تقديم مشروع البحث. وتتطلب دراسة هذه مرحلة بيان الشروط الواجب توفرها في اختيار موضوع البحث (الفرع الثاني) وشرح العوامل التي تتحكم في عملية الاختيار (الفرع الثالث)، لكن قبل ذلك يجب أن نتساءل عن الشخص الذي يتبث له الحق في اختيار العنوان(الفرع الأول).

الفرع الأول :من يختار عنوان موضوع البحث

لا شك أن اختيار موضوع البحث تقع مسئوليته في المقام الأول على الباحث، سواء أكان هذا الاختيار قد تم من الباحث ذاته أم اقتنع به بعد أن رشحه له شخص آخر. ففي جميع الأحوال يلزم أن يكون الباحث على قناعة تامة بموضوع بحثه. وإذا كانت القاعدة العامة أن الباحث يكون حراً في اختيار موضوع بحثه، أو فيما يسمى بالبحوث الحرة التي يقوم الباحث بإعدادها رغبة منه في البحث والدراسة ودون إكراه من أحد، إلا أن الأمر لا يسير على ذات المنوال في جميع الأحيان. ففي حالات معينة قد يجد الباحث نفسه مضطراً لاختيار موضوع بعينه، أو الاختيار بين عدة موضوعات محددة في إطار الخطة البحثية للقسم أو للمؤسسة العلمية (الجامعة أو المخبر) التي سيعد بحثه أو رسالته من خلالها.

وقد يلجأ الباحث إلى مشرفه ليعينه على اختيار موضوع بحثه، وهو أمر قد لا يرجحه البعض؛ خشية عدم تناسب هذا الموضوع والقدرات العلمية للباحث، أو عدم توافقه مع ميوله، أو خشية التحرج من المشرف فيقبله الباحث على مضض إرضاءً لمشرفه. فالمرجح إذاً أن يختار الباحث موضوع البحث، ثم يعرضه على مشرفه في مرحلة تالية للنقاش حول جدواه وأهميته، مستفيداً من الخبرات العلمية المتراكمة لديه في هذا الخصوص.

الفرع الثاني :الشروط الواجب توفرها في عملية اختيار موضوع البحث

أول خطوة تواجه الباحث هي تحديد موضوع البحث، وهي خطوة سابقة لتحديد إشكالية البحث والمقصود بموضوع البحث المجال المعرفي الذي يختاره الباحث لانتقاء إشكالية خاصة به والتي على ضوئها يشرع في معالجة موضوعه. لذلك تتطلب مرحلة اختيار موضوع البحث توافر شروط أساسية يمكن إجمالها كالآتي:

- أن يكون الباحث على علم تام بموضوع البحث وطبيعة المشكلة التي يريد التّقصي حولها، وتفسيرها وتقديم الحل العلمي لها وأن يكون على دراية بالقيمة العلمية لموضوع البحث.
- يترتب على الشرط الأول أن يكون الباحث على دراية تامة بالطرق والإجراءات التي يعتمدها وكذا اختيار المنهج العلمي الذي يتبعه في كل أعمال التّحري والتّقصي عن حقيقة المشكلة.
- أن يكون الباحث متمكناً من قواعد البحث والاستنباط العقلي، ومن كل أدوات البحث المتعلقة بموضوع بحثه.
- أن يقدم الباحث الأدلة الكافية التي يستدل بها للبرهنة على فائدة وملائمة البحث العلمي.

على ضوء هذه الشروط الأساسية يستحسن عند اختيار موضوع البحث أن يتفادى الباحث الأمور التالية :

- المواضيع التي تمّ بحثها بحيث لا يكون في مقدور الباحث أن يأتي بجديد فيها.

- المواضيع التي يشتد حولها الخلاف حيث أنّها في حاجة إلى فحص وتمحيص، ومن الصعب على الباحث أن يكون موضوعياً في الوقت الذي تكون فيه الحقائق مختلفاً فيها، لأن الأمر ليس هو عرض أراء المخالفين والمؤيدين فقط.

- المواضيع التي يصعب على الباحث العثور على مادتها العلمية في مراكز المعلومات المحلية بصورة كافية، وليس من الحكمة أن يستمر الباحث في بحث تندر مصادره.

- المواضيع الواسعة جداً، لأن الباحث سيعاني الكثير من الصّعوبات والمتاعب وعليه من البداية أن يحاول حصر موضوعه وتحديده بدلا من طرحه وجعل عنوانه واسعاً.

الفرع الثالث :عوامل اختيار موضوع البحث

ليس كل بحث يعد بالضرورة بحثاً علمياً، فعملية البحث تستلزم مجموعة من المعايير الضرورية التي تساعد الباحث في اختيار موضع بحثه، تتعلق بعضها بالباحث نفسه من حيث قدرته ورغبته في القيام بهذا العمل وتعرف بالعوامل الذّاتية (أولا)، ويتعلق بعضها بعوامل اجتماعية خارجية وتعرف بالعوامل الموضوعية (ثانيا).

(أولاً)- العوامل الذاتية: ليس كل شخص مؤهل بأن يكون باحثاً علمياً، والسبب في ذلك يرجع إلى أن عملية البحث العلمي تستلزم أن تتوافر في شخص الباحث مجموعة من المواصفات والشروط المعينة والمحددة والتي تمكنه من إنجاز بحثه بالمعنى الصحيح، ومن أهم العوامل الذاتية الواجب توافرها في شخص الباحث يذكر علماء المنهجية مايلي:

- **الرّغبة النّفسية الذّاتية في اختيار موضوع البحث:** تعد الرّغبة النّفسية الذاتية معياراً أساسياً في اختيار موضوع البحث، لأنه يحقق عملية الاندماج والارتباط النفسي والعاطفي بين الباحث وموضوع البحث الأمر الذي يؤدي إلى توفير وتحقيق العديد من العوامل والقدرات النّفسية التي تخدم عملية إعداد البحث العلمي بصورة قوية وجدّية.

- **الاستعدادات والقدرات الذاتية:** يجب أن تكون لدى الباحث العلمي استعدادات وقدرات ذاتية تمكنه من إعداد البحث العلمي إعدادا ممتازاً وفقاً لقواعد وإجراءات وقوانين وشروط المنهجية العلمية المطلوب احترامها وتطبيقها في مجال البحث العلمي.

-**الذّكاء العقلي والتحلي بالأخلاق**: يجب أن يكون الباحث على قدر من الاستطاعة على التّعمق في الفهم والتّحليل والمناقشة والاستيعاب والربط والمقارنة في تناول ومعالجة الموضوع محل البحث العلمي، بحيث يكتسب الباحث الإمكانيات العقلية من خلال قراءة مجموعة من المواضيع المرتبطة ببحثه، وبالتالي يكتسب القدرة على التّفكير والنظر في مختلف المراجع والمصادر والوثائق المتعلقة بموضوع البحث.

أمّا التّحلي بالأخلاق فتوفرها في الباحث مسألة ضرورية، منها الصبر والتّحمل وعدم الانفعال السّلبي وقوة الملاحظة والموضوعية والقدرة على التّضحية وغيرها من الصّفات الحسنة التي تحقق عناصر الملائمة بين قدرات الباحث وطبيعة الموضوع المختار للبحث. كما يجب على الباحث أن يتسّم بالثبات في المواقف والتّجرد من العاطفة حتى لا يكون أسير عواطفه الشّخصية في التّحكم في بحثه وتوجيهه، لكون البحث يقتضي النقد وإعلان النّتائج وهذه أمور تفرضها الأمانة العلمية.

-**توفر الباحث على إمكانيات مادية واقتصادية:** لقد أصبح البحث العلمي عملية جد مكلفة، فالبحث قد يتطلب مصاريف مرتفعة بالنّسبة للأبحاث العلمية ذات المستوى العالي، كالرّسائل والأطروحات، إذ يتطلب إنجاز وإعداد بعض الأبحاث التنقل داخل البلد وخارجه، كما أنّ عملية اقتناء المراجع والمصادر والوثائق أو نسخها تتطلب تكاليف مادية مهمة. وعليه فإنّ بعض علماء المنهجية ذهبوا إلى القول بأنّ معيار القدرة الاقتصادية في

اختيار الموضوع ومراعاة هذا المعيار يجب أن يدخل في حسابات الباحث، في حين ذهب البعض الآخر إلى أنّ هذا المعيار لا يمكن أخذه على إطلاقه والتّسليم به.

- **التّخصص:** يتحكم عامل نوعية تخصص الباحث في أحد فروع العلوم والشعب العلمية الدقيقة في عملية اختيار نوعية وطبيعة موضوع البحث العلمي، لهذا نجد الباحث المتخصص في حقل القانون يختار موضوع بحثه في نطاق تخصص العلوم القانونية كتخصص عام، ثم نجده يختار موضوع بحثه في نطاق شعبة أو فرع تخصصه الخاص الضيق.

- **التّخصص المهني:** يختار الأستاذ الجامعي الباحث موضوعاته من ضمن المواد المقررة على مستوى اللّيسانس، وعلى مستوى الماستر والدكتوراه، ليقوم بعملية البحث العلمي للتكوين. فعامل التّخصص العلمي والمهني يعتبر معياراً مفصلياً في اختيار موضوع البحث العلمي، لذا يجب على الباحث نفسه أو حتى الأستاذ المشرف وهيئات التّكوين والبحث العلمي أن تراعي هذا الاعتبار بكل عناية وجدية.

(ب)- العوامل الموضوعية: تتعلق هذه المعايير بمدى أهمية الموضوع الذي اختاره

الباحث وفائدته العملية، وانعكاس هذه الفائدة على المجتمع وتقدمه أو على تقدم العلم وتحقيق انجازات علمية. وتشكل هذه المعايير بالإضافة إلى العوامل الذاتية السابقة أساساً سليماً لنجاح عملية اختيار موضوع البحث. ويكاد إجماع علماء المنهجية ينعقد على مجموعة من العوامل الموضوعية، نتولى شرحها وبيان مدلولاتها في العناصر التالية:

-**القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي:** يجب أن تخضع عملية اختيار البحث على الموضوعات ذات القيمة العلمية النّظرية والتّطبيقية وذلك وفقاً لمقاييس ومعايير موضوعية تنبثق من مجموع الفوائد التي تحققها نتائج بحث الموضوع والتحكم فيها.

- **أسس وأهداف ومحاور سياسة البحث العلمي المعتمدة:** يعتبر أيضا من العوامل والمعايير الموضوعية التي تتحكم وتؤسس عملية اختيار موضوع البحث العلمي سياسة البحث العلمي العامة والرسمية بكل أسسها وأهدافها ومحاورها. فعلى سبيل المثال تتبنى الجزائر في مواثيقها وبرامجها مبدأ ارتباط وتكامل عمليات التكوين والبحث العلمي ومتطلبات الحياة العلمية.

-**توفر الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث:** هذا العامل يعتبر المعيار الأساسي في تحديد واختيار موضوع البحث العلمي لأنّه بدون توفر الوثائق والمراجع لا يمكن للباحث أن يشكل ما يسميه علماء المنهجية بنظام التحليل، أي مجموعة المعارف والمعلومات والأفكار والحقائق التي تمكنه من دراسة وتحليل وتركيب الموضوع محل الدراسة بشكل يتميز بالعمق والموضوعية.

- **مدى مساهمة البحث في تقدم المعرفة:** إن هدف البحث العلمي هو الوصول إلى المعلومات والحقائق التي لم يتم التوصل إليها في المجال الذي يعمل فيه الباحث، ولذا فإن الباحث مجبر على أن يشكل بحثه إضافة -ولو كانت صغيرة جداً- إلى المعرفة الإنسانية.

-مدى مساهمة البحث في تنمية بحوث أخرى: يجب أن تغطي مخرجات بحث علمي نتائج هامة وحاسمة تشمل جميع الجوانب والمواقف المرتبطة بموضوع معين، فالبحث الجيد هو الذي يوجه الاهتمام إلى موضوع ما ويعالج الجوانب الخاصة به.

المطلب الثاني: إعداد خطة البحث

بعد أن ينتهي الباحث من اختيار عنوان موضوع بحثه ينتقل إلى الخطوة التالية، والمتمثلة في وضع خطة مبدئية لبحثه تتضمن أهم أقسام الدراسة من أبواب وفصول ومباحث وقائمة مراجع أولية، وذلك على النحو الذي سبق وأن عرضنه.

ويتطلب شرح خطة البحث التطرق إلى تعريفها (الفرع الأول)، ثم بيان الشروط الموضوعية لصحتها (الفرع الثاني)، ثم عرض أهم أنواعها في مجال الدراسات القانونية (الفرع الثالث).

الفرع الأول :تعريف خطة البحث

تمثل الخطة البحثية المشروع التمهيدي للبحث، والذي يكون عرضة للتغيير والتبديل في المستقبل، وفقا لقراءات الباحث وتغير الظروف المتعلقة بالموضوع، وكذلك ما قد يطرأ من أفكار حديثة فيه خلال فترة انجاز البحث. والخطة في اللغة هي الطريقة الموصلة إلى غاية محددة، أما من الناحية الاصطلاحية فإن علماء المنهجية يعرفون خطة البحث أو تصميم البحث من منظورين، فهي حسب المنظور الموضوعي « الإطار الهندسي للموضوع الذي يتضمن الهياكل الثابتة التي تتمفصل عليها الأبعاد المختلفة للموضوع »، **وهي حسب المنظور الإجرائي** « مجموعة الإجراءات والخطوات التي يمر بها الباحث عندما يشرع في تخطيط بحثه وتنفيذه ».

وتجب الإشارة إلى أنه يتعين على الباحث الاستفادة من الأبحاث والرسائل والأطاريح الجيدة التي سبق إعدادها في التخصص بصورة عامة، ومن الموضوعات المماثلة أو الشبيهة بموضوع بحثه. إن الاستعانة بالخطط البحثية للدراسات والأبحاث السابقة تعد من قبيل السوابق العلمية التي تيسير على الباحث إعداد خطة بحثه، حيث يمكن له عمل توليفات وتبديلات في الخطط البحثية المختلفة للموضوعات المماثلة التي يطلع عليها، ثم يقوم بتنقيحها وتطويرها على النحو الذي يتناسب مع طبيعة موضوعه، وأن يسبغ عليه من الحداثة والجدية ما يوحي للقا رئ بأن ما سيقبل على الاطلاع عليه هو بحث متميز وجديد.

الفرع الثاني :شروط صحة خطة البحث

يشترط في النقاط التي تتكون منها خطة البحث وهي النقاط الجوهرية التي ستكون عناوين التقسيمات الرئيسية (الأبواب أو الأقسام ثم الفصول ثم المباحث ثم المطالب ثم الفروع) أن تستوفي مجموعة من الشروط الموضوعية (أولاً)، وحزمة من الشروط العامة (ثانياً).

(أولاً)- الشروط الموضوعية: تتمثل الشروط العامة في عناصر التالية:

- أن تكون شاملة لكل المشاكل التي يثيرها موضوع البحث.
- أن تكون قاصرة على تلك المشاكل، بحيث لا تشمل ما يعد مجاوزاً لموضوع البحث.
- أن تكون مرتبة ترتيباً منطقياً، والترتيب المنطقي يعني:
  1. احترام الارتباط الموضوعي.
  2. احترام ضرورة إبراز الأفكار العامة الرئيسية فالأفكار الجزئية.
  3. احترام التسلسل التاريخي في عرض الباحث للأفكار.
  4. احترام التسلسل المنطقي، وذلك بتجنب عرض الأفكار التي يرتبط فهمها بفهم أفكار لاحقة سيتم تناولها في البحث. وتجنب عرض الاستثناء قبل المبدأ أو القاعدة العامة، أو عرض الأثار قبل الشروط.

(أولاً)- الشروط العامة: تتمثل الشروط العامة في عناصر التالية:

- أن تكون الخطة أو التصميم واضح المعالم، ولا يعني ذلك أن يكون التصميم بسيطاً لأن المنتظر من الباحث خلق بناء متماسك في شكل أقسام وأبواب وفصول ...إلخ.
- يجب أن تتناسب الخطة أو التصميم مع طبيعة الموضوع .
- يجب أن تراعي الخطة أو التصميم التناسب بين المقدمة والخاتمة، بعبارة أخرى ألا تكون هناك قطيعة بين الإشكالة والجواب عنها أو على الأقل مقارنتها إذا تعذر اقتراح الحل.
- يجب أن تراعي الخطة أو التصميم التوازن والتقابل بين التقسيمات الأساسية والفرعية والجزئية، بحيث يجب أن تتساوى أو تتقارب على الأقل عدداً وحجماً.

الفرع الثالث :نماذج من خطط البحث القانوني

إن اختيار نوع من أنواع الخطط يخضع لطبيعة الإشكالية التي يتولى الباحث الاجابة عليها في دراسته، وعليه فالخطة يجب أن تخدم الموضوع ويجب أن تعبر عليه ويجب أن تجيب على إشكاليته. ومع ذلك يمكن القول إجمالاً بأن هناك نوعين من الخطط للبحث القانوني، الخطة التاريخية (أولاً)، والخطة المنطقية (ثانياً).

(أولاً)- الخطة التاريخية: لا نعني أن الخطة التاريخية خطة غير منطقية، غاية الأمر أن

هيكليتها الأساسية تبنى على أساس المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها فكرة قانونية ما، ومن الواضح أن هذا النوع من الخطط لا يصلح إلا إذا كانت الخاصية الأساسية للإشكالية التي تطرحها الدراسة هي مرورها بتطور تاريخي. ومثال ذلك أطروحة دكتوراه بعنوان "تطور النظام القانوني للقطاع العام في الجزائر"، التي تستدعي من البداية بناء خطة تاريخية، أي أن تكون تقسيماتها الرئيسية مستمدة من المراحل التي مر بها القطاع العام وتنظيمه القانوني في الجزائر.

(ثانياً)- الخطة المنطقية: هي الخطة التي تستجيب للتقسيمات المنطقية للموضوع،

ومن أهم الخصائص الأساسية لهذا النوع من الخطط البساطة، لأنها تتكون من قسمين في الأعم الغالب أو ثلاثة أقسام على الأكثر.

ومن مميزات التقسييم الثنائي المنطقي أنه يصلح لدراسة أغلب (إن لم نقل كل) الأفكار والمفاهيم والمواضيع القانونية، حيث يقوم الباحث بتخصيص القسم الأول لدراسة المفهوم القانوني وهو في حالة سكون (استاتيكي) ويخصص القسم الثاني للجانب الحركي (الديناميكي). ومثال ذلك إذا كان عنوان البحث " النظام القانوني لحرية التعبير"، حيث يخصص الباحث الفصل الأول لعرض الجانب النظري لمفهوم حرية التعبير وهو الجانب الساكن، ويكون عنوانه ماهية حرية التعبير(يدرس فيه تعريف هذه الحرية ويبين خصائصها ويميزها عن سائر الحقوق والحريات التي تشابهها وفي الأخير يحدد مسلك المشرع الجزائري في تنظيمها). ويخصص الفصل الثاني للجانب الحركي لحرية التعبير، ويكون عنوانه تنازع حرية التعبير مع الحقوق والمصالح العليا للدولة (يدرس فيه التوازن بين حرية التعبير وحماية الحياة الخاصة للأشخاص، والموازنة بين إعمال حرية التعبير وصيانة المصالح العليا للدولة مثل حماية الأمن الوطني وصيانة النظام العام، وفي الأخير كيف تعمل هذه الحرية في نطاق السوق الحر لتداول الأفكار).

المطلب الثالث: جمع المادة العلمية للبحث وتصنيفها

بعد فراغ الباحث من إعداد خطة البحث يشرع في جمع مصادر وبيانات المادة العلمية وترتيبها وفقاً لتقسيم خطته تمهيداً لمرحلة الكتابة. لهذا يصبح من الضروري أن نسلط الضوء على هذه المرحلة الهامة من مراحل العمل البحثي. وعليه سنبحث في مصادر المادة العلمية (الفرع الأول)، ثم في وسائل الوصول إليها(الفرع الثاني)، ثم في طريقة الإطلاع عليها (الفرع الثالث)، وفي الأخير نوضح كيفيات تدوين وتصنيف المادة العلمية (الفرع الرابع).

الفرع الأول :مصادر المادة العلمية

لا يمكن للباحث أن يعتمد فحسب على ما تنتجه قريحته من أفكار وإبداع، بل يلزم أن يستعين بدراسات وأبحاث الآخرين ليتفاعل معها؛ منتقداً أحياناً ومستلهما إياها أحياناً أخرى .فالتراكم المعرفي في مجال التخصص أو نطاق موضوع البحث الذي سبق للآخرين إنجازه من الأهمية بمكان، حيث إنه يثري دراسة الباحث ويعيد توجيهها على نحو مثالي. ومصادر الدراسة على نوعين ، مصادر نظرية (أولا) ومصاد تطبيقية (ثانيا).

(أولاً)- المصادر والمراجع النظرية: تتنوع المصادر والمراجع النظرية التي يستعملها الباحث عند إنجاز دراسته، وتتضمن على الخصوص ما يلي:

(أ)- الكتب :تعد المصدر أو المرجع الرئيس أو المرجع الأم بعبارة أخرى. وتتضمن الكتب الأفكار العامة المتعلقة بالموضوع وعلاقته بالموضوعات الأخرى. وهذه الكتب أو المراجع قد تكون كتباً عامة وقد تكون كتباً متخصصة. فالكتب العامة تشتمل على القواعد والمبا دئ والأصول لعلم قانوني معين؛ مثل كتاب القانون الدولي العام أو كتاب المالية العامة أو كتاب مصادر الالتزام. أما بالنسبة للكتب أو المراجع المتخصصة، فهي الكتب التي تتعلق بموضوع البحث سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة. فعلى سبيل المثال، قد يرغب أحد الباحثين في إعداد بحث عن طرق إنقضاء المنازعات التجارية

وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية. هنا يلجأ الباحث إلى الكتب العامة في مجال القانون الدولي العام وكذلك الاقتصاد الدولي، كما أنه سيستعين حتما بالكتب المتخصصة؛ مثل كتب عن منظمة التجارة العالمية وعن التجارة الدولية. كما أن من يرغب في إنجاز بحث عن العقد الإلكتروني سيكون بحاجة إلى الاستعانة بكتب عامة عن مصادر الالتزام وأخرى متخصصة في العقود، وثالثة متخصصة في القانون الالكتروني.

(ب)- الدوريات المتخصصة :ونعني بها المجلات العلمية المُحَكمة، والتي تصدر بصورة دورية خلال العام (لهذا سميت بالدوريات)؛ ومثل ذلك مجلة العلوم القانونية والاقتصادية والسياسية التي تصدر عن كلية الحقوق جامعة الجزائر، أو غيرها من الدوريات العربية والأجنبية. وتختلف هذه الدوريات عن الكتب في أنها تتضمن أبحاثاً متخصصة في مجال القانون أوالاقتصاد أو غيرها من المجالات والعلوم الأخرى. وهذه الأبحاث لا يتم نشرها بتلك الدوريات إلا بعد تحكيمها واعتمادها من قبل أساتذة متخصصين في موضوع البحث لتصبح صالحة للنشر بعد استيفاء معايير وشروط النشر في هذه المجلة العلمية. وقد تتضمن هذه الدوريات أحياناً تعليقات على الأحكام القضائية وخلاصة بعض الرسائل العلمية للحاصلين على الماجستير والدكتوراه، وقد تخصص بعض أعداد المجلة لنشر الأبحاث التي ألقيت في مؤتمر علمي حول موضوع محدد. وتعد الدوريات – وبحق – أحد المصادر الرئيسة والثرية لأي باحث يرغب في اختيار موضوع لبحثه، وكذلك لإتمام بحثه الذي اختاره وأعد خطته.

(ج)-التقارير الدورية والإحصائيات :وهي عبارة عن بيانات ومعلومات تصدر عن جهة محددة أو منظمة متخصصة بصورة دورية(سنوية أو نصف أو ربع سنوية أوشهرية) مثل التقارير السنوية والشهرية التي تصدر عن البنك المركزي، أو التقرير السنوي للبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي.

(ثانياً)- المصادر والمراجع العملية: تتنوع المصادر والمراجع العملية بدورها، ونذكر منها ما يلي:

(أ)- النماذج الاستبيانية: هي عبارة عن استمارات ونماذج تتخذ صورة أسئلة تتعلق بموضوع البحث، يجيب عنها مُتَلقُو تلك الاستمارات، ثم يتم تحليل الإجابات الواردة على التساؤلات واستخلاص مجموعة من النتائج تتعلق بالبحث. وبالتالي يبني الباحث على أساسها مقترحاته وتوصياته.

على سبيل المثال، قد يقوم أحد الباحثين بإعداد بحث عن المشكلات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة، فيعمد الباحث إلى عمل دراسة استقصائية يستعين فيها بنماذج استبيانات توزع على أصحاب هذه الشركات للإجابات على تساؤلات تتعلق بالعقبات والصعوبات التي تواجه مشروعاتهم، ثم يقوم الباحث بتحليل هذه الإجابات ويستخلص بعض النتائج المفيدة لاقتراح حلول عملية لمثل هذه المشكلات.

(ب)- المقابلات الشخصية :قد يقوم الباحث بعمل مقابلات شخصية مع المعنيين بموضوع بحثه لكي يقف على بعض الأمور والموضوعات التي قد يستعصي عليه معرفتها من

المراجع العامة والمتخصصة. فقد يقوم الباحث بمقابلة مدراء بعض الشركات أو رؤساء بعض الهيئات القضائية للوقوف على العقبات التي تواجه عمل المحاكم التجارية أو يقابل بعض الشخصيات والمفاوضين لمعرفة أسباب تعثر إتمام اتفاقية معينة وهكذا.

الفرع الثاني : وسائل الوصول إلى مصادر المادة العلمية

تتوزع المراجع والمصادر التي يستعملها الباحث في إنجاز بحثه، وتتعدد الوسائل التي يستعملها الباحث للوصول إليها:

(أ)- المكتبات :وهي أماكن مخصصة للاطلاع والبحث لما تحويه من مراجع وكتب ودوريات متنوعة. وأفضل المكتبات تلك الموجودة بالجامعات الكبرى، والتي تسهل على الباحث الاطلاع على المراجع التي تخص موضوعه من كتب وأبحاث ورسائل وتقارير وغيرها.

(ب)- قواعد البيانات :وهي عبارة عن تجميع لما كتب من أبحاث ومقالات علمية في تخصص معين والتي نشرت بالدوريات والمجلات المحكمة، ويتم الاشتراك فيها نظير مبلغ نقدي أو اشتراك شهري أو سنوي. وأحيانا ما يتم بيعها على أقراص مدمجة بصورة منفصلة، وإن كان يعيب هذه الأخيرة عدم حداثتها لأنها تحوي فقط البيانات التي تغطي سنوات معينة، وقد تكون قديمة إلى حد ما وهو ما قد لا يفيد الباحث بالنسبة لحرصه على الاطلاع على أحدث ما كتب ونشر في موضوع بحثه. والبيانات التي تشملها هذه القواعد ربما تكون عبارة عن تشريعات أو أحكام قضائية أو مقالات بحثية لبعض الدوريات أو إحصائيات سنوية. وعلى الباحث أن يكون على دراية بأهم هذه القواعد؛ لأنها قد تيسر عليه الكثير من الوقت والجهد، كما أنها قد تغنيه عن السفر للخارج إذا كانت طبيعة بحثه تقتضي الاطلاع على مراجع أجنبية.

(ج)- المقابلات والزيارات الميدانية :قد لا تكفي المصادر والمراجع المكتوبة لإشباع نهم الباحث، فقد يعوزه أن يطرق أبواب أشخاص ومؤسسات وهيئات عامة للوقوف على بعض الأمور التي تمس موضوع بحثه وتعجز المراجع عن توفرها له.

(د)- شبكة الإ نترنت : لقد أسهمت التكنولوجيا الحديثة والتقدم العلمي في مجال الإنترنت في تيسير الاطلاع على أحدث المراجع والمقالات العلمية من خلال الشبكة العنكبوتية. فقد أصبح من الشائع أن يجد الباحث الكثير من المراجع المتعلقة بموضوعه منشورة على هذه الشبكة، ويكون الاطلاع عليها مجاناً وأحياناً يكون في مقابل مبلغ رمزي. وعلى الباحث تحري الدقة عند الرجوع إلى هذه المراجع، فليس كل ما يكتب وينشر على شبكة الإنترنت يكون جديراً بالاعتماد عليه واتخاذه مرجعاً في البحث، فهناك بعض الصفحات المجهولة التي قد تعرض لموضوعات تتعلق بموضوع الباحث لكنها غير موثقة.

لذا يجب على الباحثين ضرورة توخي الدقة عند الاعتماد على البيانات المنشورة على الإنترنت كمرجع، ويفضل اللجوء إلى المنشورات الصادرة عن المؤسسات الدولية محل الثقة (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، والوطنية (مثل

المحكمة الدستورية، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، مجلس الدولة) وجميعها لها مواقع رسمية على الشبكة وتتيح الاطلاع على منشوراتها مجاناً.

الفرع الثالث :فحص المادة العلمية

يجب على الباحث أن يكون حاضر الذهن، فليس كل ما يقراءه يكتبه وليس كل ما يطلع عليه من مراجع شبيهة بموضوعه ستكون بالضرورة مفيدة له في بحثه، حتى ولو كان عنوانها يطابق عنوان أو موضوع بحثه. ففي بعض الأحيان قد توحي العناوين بشيء يختلف تمام الاختلاف عن المضمون. وبالتالي فإن على الباحث أن يميز بين ما هو مفيد لبحثه من مراجع وبين ما هو غير ذلك، وأن يكون لديه المقدرة على فرز المادة العلمية المتاحة والمتوفرة بين يديه.

وما تجب الإشارة إليه في الأخير أن الباحث قد لا يستفيد أحياناً من المرجع الذي تحصل عليه ولا يقتبس منه ما يفيد بحثه، ومع ذلك فقد يكون هناك للباحث مصالح أخرى من هذا المرجع كأن يستعين ببعض المراجع التي ذكرها هذا المرجع ، وقد يدل هذا المرجع أحياناً على مراجع من المحتمل أن تثري موضوع بحثه على نحو أكثر أهمية مما قد يفعل المرجع الذي بين يديه.

الفرع الرابع :تدوين المادة العلمية

الجدير بالذكر أن عملية التدوين تقع على بعض السطور أو الأجزاء البسيطة من المرجع، وهي تلك العبارات والجمل التي تتعلق بالفكرة التي يرغب الباحث في ضمها إلى بحثة وتقع تحت عناوين أحد الفروع أو المطالب أو المباحث أو غيرها وفقاً للتقسيم الذي تبناه الباحث في خطة بحثه.

وتتعدد طرق تدوين الباحث للمعلومات والأفكار التي قام بنقلها من المراجع التي استعملها في دراسته، منها طريقة الكتابة على البطاقات الورقية (أولا) أو طريقة التصوير الضوئي (ثانيا)، أو الطريقة الإلكترونية (ثالثا).

(أ)- طريقة الكتابة على بطاقات ورقية :قد تكون الكتابة يدوية على قصاصات سميكة من الأوراق تسمى البطاقات، يدون عليها الباحث ما يرغب في نقله أو اقتباسه من أفكار ذكرت في مرجع معين، ويفضل أن تكون بألوان مختلفة حتى يسهل تصنيفها فيما بعد. ومن الضروري أن يكتب الباحث على كل بطاقة اسم الفصل أو المبحث أو المطلب الذي سيفرغ فيه المحتوى الفكري لتلك البطاقة.

كما يتعين أيضاً كتابة التوثيق الكامل للمرجع المقتبس منه في هذه البطاقة من اسم المؤلف وعنوان المرجع ورقم الطبعة ودار النشر وتاريخ النشر - إن وجد- ورقم الصفحات المقتبس منها. ومن المهم كذلك أن يتم تدوين ملاحظة واحدة فقط على هذه البطاقة لتيسير التصنيف بعد ذلك؛ إذ كيف سيتم التصنيف إن وضع الباحث ملاحظتين تتعلقان بمبحثين مختلفين في بحثه!

(ب)- طريقة التصوير الضوئي :قد يلجأ الباحث إلى طريقة التصوير الضوئي للأجزاء التي يحتاج إليها من كل مرجع أو الصفحات التي تتعلق بموضوع بحثه، ثم يحدد عليها اسم المبحث أو الفصل أو المطلب المتعلق بها في دراسته للاستعانة بها في مرحلة الكتابة. بعد ذلك يقوم الباحث بتوزيع هذه الأجزاء على مظاريف يكتب عليه من الخارج اسم الفصل أو المبحث وهكذا.

(ج)- الطريقة الإلكترونية : من الشائع حديثاً أن يستعين الباحث بالطريقة الإلكترونية في التدوين، وذلك بالنظر إلى شيوع استخدام أجهزة الكمبيوتر وانتشار الرقمنة. وبمقتضى هذه الطريقة، يقوم الباحث بفتح ملفات على برنامج الوورد يطلق على كل ملف اسم الفصل أو المبحث أو المطلب وفقاً لما يراه، ثم يقوم بتدوين ما قراءه ويتعلق بالجزء المعني في خطته البحثية في هذا الملف. وقد يقوم الباحث بعمل مسح إلكتروني لبعض الصفحات وتخزينها على الكمبيوتر في ملفات تسمى بعناوين الفصول أو المباحث أو المطالب لحين اللجوء إليها عند الكتابة النهائية. وتتميز الطريقة الإلكترونية بالسهولة واليسر حيث أنه لن يضطر الباحث إلى الكتابة مرة أخرى ، ويكتفي فقط بتجميعها وتنقيحها وتنسيقها.

بعد أن يفرغ الباحث من عملية التدوين يقوم بتصنيف هذه المادة العلمية التي قام بتدوينها على الأبواب والفصول والمباحث وفقاً للتقسيم الذي تبناه في خطته البحثية. وكلما كانت الخطة البحثية مفصلة كلما كان ذلك أفضل للباحث لتحقيق تصنيف دقيق وواضح للمادة العلمية المجمعة والمدونة.

الفصل الثاني: كتابة البحث العلمي القانوني

نخصص هذا الفصل لدراسة كيفية كتابة وصياغة البحث القانوني بشكل علمي صحيح وبلغة منضبطة وسليمة، ويركز بشكل خاص على مواصفات لغة البحث وسلامتها من العيوب اللغوية، وكذا الاستخدام الصحيح لعلامات الترقيم؛ لما لذلك من أهمية بالغة في جودة إجراء البحث وفي تحقيق الهدف منه. لذا نتطرق إلى بيان مواصفات الأسلوب في الكتابة العلمية (المبحث الأول)، ثم نحدد قواعد صحة الكتابة وسلامتها اللغوية (المبحث الثاني)، وفي الأخير نقف عند علامات الترقيم (المبحث الثالث).

المبحث الأول: مواصفات الأسلوب في الكتابة العلمية

يحسن في الرسائل العلمية - في الموضوعات الأدبية وفي العلوم الإنسانية – أن تكتب بأسلوب جميل، ولا يعني ذلك الحرص على الزخرفة واختيار الألفاظ الغريبة والإكثار من المحسنات البديعية، فهذا مما ينبغي على الباحث أن يتحاشاه لكونه يتنافى مع طبيعة الرسائل العلمية، تلك الطبيعة التي تتطلب أن يكون هدف الكاتب والقارئ هو الناحية العلمية وحدها. ومن ثم فإن هذا المبحث سيركز على توجيه الباحث إلى اختيار الكلمات أو الجمل والضمائر وزمان الفعل (المطلب الأول)، كما يبين فيه المواصفات التي ينبغي مراعاتها في فقرات البحث (المطلب الثاني)، وكذلك خصائص الأسلوب العلمي وما ينبغي الأخذ به وما ينبغي اجتنابه (المطلب الثالث).

المطلب الأول: طريقة الكتابة السليمة

يقوم الباحث عند بداية تحرير بحثه بتوظيف الكلمات (الفرع الأول)، و الجمل (الفرع الثاني)، ويختار الضمائر (الفرع الثالث)، وزمن الفعل (الفرع الرابع)، فما هي الضوابط المنهجية الاتي يخضع إليها هذا التوظيف.

الفرع الأول :اختيار الكلمات

مما يساعد الباحث في جودة تحرير البحث وكتابه أن تكون له ثروة لغوية ومعجمية غزيرة باللغة التي يحرر بها بحثه، بحيث تزوده بالألفاظ التي يريد استعمالها كما تمكنه من إيجاد مترادفات متعددة للمعنى الواحد، خاصة إذا كان هذا المعنى سيتكرر عدة مرات في موضع أو فقرة واحد.

ويكون الأسلوب مقبولاً كلما حرص الباحث على اختيار الكلمات المعاصرة الواضحة الدلالة ما دامت صحيحة من الناحية اللغوية من ناحية، وكلما اجتنب استعمال الكلمات القديمة والكلمات حديثة الظهور من ناحية أخرى. كما يجب على الباحث الابتعاد عن

التعقيدات اللفظية والكلمات الغريبة التي تسبب جفاف الأسلوب وتجهد القارئ ، وعليه اجتنب العبارات والكلمات الأجنبية إلا إذا كانت كلمات أو عبارات اصطلاحية.

الفرع الثاني :اختيار الجمل

الجمل هي الوحدات التي تتكون منها الفقرة، وكلما حسن اختيار الباحث للجمل كلما كانت الفقرة أجود وأحسن - مع الأخذ بعين الإعتبار مواصفات أخرى سيرد ذكرها-، وينبغي عليه عند اختيار الجمل أن يراعي ما يلي:

- أن تكون الجملة واضحة المعنى، وألا يفهم منها سوى معنى واحد .فلا ينبغي أن تكون الجملة محتملة لأكثر من معنى.
- أن تكون الجملة كاملة؛ أي تتكون من فعل وفاعل ومفعول.
- أن تكون الجملة بسيطة غير معقدة، فيحسن ألا تتكون من أكثر من فعل واحد وفاعل واحد ومفعول واحد.
- وينبغي أن تكتب الجملة بأقل ما يمكن من الألفاظ بعيدة عن الهدر اللغوي؛ حيث إن الإطالة قد تُفقدُ القارئ المعنى وقد تشتت ذهنه ما يجعله لا يصل إلى ما أراد الباحث.
- ألا تشتمل الجملة التي استعملها الباحث على كلمات عامية، أو مبهمة، أو هجينة من تلاقي ثقافتين، أو مصطلحات مبتكرة.
- ألا تشتمل الجملة على الفواصل الطويلة بقدر الإمكان بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر؛ كي يسهل على القارئ أن يدرك الارتباط بين شطري الجملة أو بين الكلمة ومتعلقاتها.

الفرع الثالث :اختيار الضمائر

تتعدد أساليب الضمائر - وخاصة في اللغة العربية - مثل ضمير المتكلم، وضمير المخاطب...إلخ. ولا مانع من استخدام الضمائر في البحث العلمي، ولكن ينبغي أن يكون كل ضمير في موضعه الصحيح. وإن كان من الواجب أن يبرز الباحث شخصيته في مرحلة تحرير وكتابة البحث، لكن يبقى ذلك جائزاً ما لم يشتمل الاستعمال على معنى التعظيم أو مدح النفس أو إظهار الإعجاب بها.

فمن سمات البحث الجيد أن تظهر فيه شخصية الباحث؛ لأن شخصيته تبرز موهبته، وتمكنه من إظهار النتيجة التي يتوصل إليها، ويدافع عنها، فليس هدف البحث النقل عن الآخرين فقط. ومع ذلك ينبغي أن يكون الباحث متواضعًا فلا يمتدح نفسه، ولا يقلل من شأن غيره، وإن كان أ ريه صواباً. ومن ثم فينبغي على الباحث أن يتخير الضمائر التي يستخدمها في رسالته أو بحثه، مراعيّاً في ذلك ما يلي:

- يحسن بالباحث ألا يكثر من استخدام ضمير المتكلم منفصلًا كان أو متصلًا، مثل أن يقول (أنا، نحن، أرى، نرى، وقد انتهيت في هذا الموضوع إلى ...، ورأيي هو ...، ونحو ذلك.)

- يحسن بالباحث ألا يكثر من استخدام ضمير المخاطب.
- عند استخدام ضمير المتكلم أو المخاطب، ينبغي أن يخلو السياق من مظهر الفخر والاعتداد بالنفس .فلا بد أن يتحلى أسلوب الباحث بالتواضع والأدب المطلوب. لذا يجب على الباحث أن يجتنب العبارات التي يظهر فيها الفخر والإعجاب والاعتداد بالنفس؛ مثل(إن الأبحاث التي قُمتُ بها تجعلني أعتقدُ، ولا أوافقُ هذا الكاتب على ما توصل إليه ، لأني استطعت الحصول على مادة كذا)، وألا يكثر -أيضا- من العبارات التي توحي بذلك؛ مثل(ويرى الكاتب، والمؤلف لا يوافق، والباحث يميل إلى ...).

فينبغي أن يكون الباحث ذكياً في إبراز ما يريد بأسلوب بسيط وهادئ، ومن ثم ينبغي أن يغلب على الأسلوب الذي يستعمله -كبديل للعبارات السابقة- (يبدو أنه، ويظهر مما سبق، ويتضح من ذلك، انطلاقا من ذلك، على ضوء ما سبق، والمادة المعروفة عن هذا الموضوع تبرز، ويتضح مما تجمع من مادة، يستدل من نتائج الدراسة على أن).

الفرع الرابع :اختيار زمن الفعل

يتغير زمن الفعل المستخدم من طرف الباحث أثناء مرحلة الكتابة، حسب جزء البحث أو الرسالة، على النحو التالي:

- يستخدم الزمان الماضي في كتابة المختصر أو الملخص، وفي عرض نتائج الآخرين، وفي المواد وطرق البحث، وفي النتائج المتحصل عليها، وفي بيان الهدف من الرسالة (وذلك في الدراسة التي أنجز ت بالفعل).
- يستخدم الزمان المضارع في كتابة الحقائق العامة في المقدمة، وكذلك الحقائق العامة التي ترد ضمن استعراض الدراسات السابقة وفي المناقشة.
- يستخدم الفعل الماضي في المناقشة عند الاستشهاد بالنتائج المتحصل عليها، بينما يستخدم الفعل المضارع عند التعليق عليها أو عند استخلاص حقيقة عامة منها.

المطلب الثاني: مواصفات الفقرة

يتكون كل بحث علمي من عدد من المباحث التي يأتي تحتها مطالب وتقسيمات فرعية أخرى. ويتكون كل تقسيم من هذه التقسيمات الفرعية من عدد من الفقرات، وربما تكون- في قليل من الأحوال- فقرة واحدة. لذا سنتطرق إلى تعريف الفقرة (الفرع الأول)، ثم نبين شروط وظوابط كتابتها (الفرع الثاني).

الفرع الأول :تعريف الفقرة

تعرف الفقرة بأنها "وحدة قائمة بذاتها لكنها ليست بحاجة إلى عنوان، وتتكون من مجموعة من الجمل التي بينها اتصال وثيق، وذلك من أجل إبراز معنى واحد أو شرح حقيقة واحدة". لذا فإن الفقرة تعبر عن فكرة واحدة تامة، توضحها وتناقشها، وتظهر الفكرة من متابعة قراءة الجمل التي تتكون منها، بحيث تكون تلك الجمل مرتبة ترتيبًا متسلسلًا ومنطقيًا، بأن تبنى كل جملة على ما قبلها وتمهد لما بعدها. ومن ثم فلا يصح أن تشتمل

الفقرة الواحدة على أكثر من فكرة واحدة، حتى لا يتشتت القارئ أو لا تتضح لديه الفكرة الرئيسة أو المقصودة من الفقرة.

الفرع الثاني :شروط كتابة الفقرة

تخضع كتابة فقرات البحث للعديد من القواعد والضوابط، والتي حددها المشتغلين بعلم المنهجية على النحو التالي:

- يتعين في الفقرات أن تكون متوسطة الطول، فلا تطول كثيراً بأن تحتل صفحة كاملة، ولا تقصر كثيراً بأن تتكون من جملة واحدة أو جملتين قصيرتين.
- ينبغي أن يراعى الترابط والصلة بين الفقرة والتي تليها والتي قبلها، وذلك بأن تنتهي الفقرة بجملة تمهد للفقرة التي تليها.
- رغم الترابط والصلة بين الفقرات إلا أنه ينبغي أن تكون كل فقرة وحدة قائمة بذاتها متمتعة بالاستقلال، ويظهر هذا الاستقلال للعين على الورق؛ فيبدأ الكاتب سطراً جديدًا لكل فقرة، ويترك فراغاً عند بدء ذلك السطر، ويضع نقطة عند انتهاء الفقرة، ويترك فراغاً أوسع بين كل فقرتين.
- يجب على الباحث أن يراعي في الفقرات التي يكتبها، وفي الجمل التي تُكَوّن وتُشَكل بحثه، وجود ارتباط وثيق الصلة بينها وبالمعنى الأصيل للبحث، فلا ينبغي أن تكون بعيدة عن هذا المعنى، بالاستطراد في ذكر ما لا علاقة له بموضوعه، أو ما له علاقة بعيدة لا وجوب للوقوف عندها.
- يجب على الباحث أن يراعي في بحثه تنظيم الفقرات، وتنسيقها بحيث يفصل الفقرة تامة المعنى، ويبدأ في الفقرة التالية من أول السطر، مع مراعاة الترابط بينهما؛ وذلك لأن البحث وحدة واحدة، وأفكاره متصلة لا يصح أن يكون بينها تناقض، أو تباعد من حيث المعنى.
- يقتضي حسن عرض الفقرة أن تبدأ بجملة استهلالية تقدم لموضوع الفقرة، مع عدم اشتمالها على الاستنتاج الذي يتم التوصل إليه من خلالها، لكي يتوصل القارئ إلى الاستنتاج بنفسه.
- يراعى عند اشتمال الفقرات على اقتباس، ضرورة ملائمة موضع الاقتباس مع ما كتب قبله، وما يكون بعده. ذلك أن الباحث قد يلجأ إلى الاقتباس من عبارات كتبها غيره ليؤيد بها وجهة نظره، أو ليظهر أن الفكرة التي يدافع عنها ليست بدعة من القول. فينبغي عليه أن يراعي الترابط بين ما يكتبه بأسلوبه وبين ما يقتبسه عن غيره، بحيث لا يوجد تنافر، أو تباعد في المعنى.

المطلب الثالث: مراعاة أساسيات الأسلوب العلمي

يعتبر الأسلوب وسيلة التعبير عن الحقائق، لذا يستوجب عرض هذه الحقائق بألفاظ واضحة الدلالة على المعنى المراد ومعبرة عنه بدقة ووضوح. لذا ينبغي على الباحث أن يُحسن اختيار الكلمات والعبارات والجمل مع الوضوح والإيجاز والبلاغة، كي يكون أسلوبه جيدًا ويكون عرضه مشوقًا ومثيراً للاهتمام. لذا سنبين ما يجب على الباحث الالتزام به في الأسلوب (الفرع الأول)، وما يجب تجنبه في الأسلوب(الفرع الثاني).

الفرع الأول :ما يجب الالتزام به في الأسلوب

ينبغي على الباحث عند بداية مرحلة الكتابة والتدوين، أن يستوفي الأسلوب الذي يستعمله في التحرير القواعد التالية:

- اختيار الألفاظ المناسبة لتوضيح الأفكار.
- أن تكون الكلمات التي يستخدمها الباحث مفهومة المعنى، متداولة الاستخدام، بعيدة عن التعقيد. وفي حال استخدام مصطلحات أو كلمات لا تستخدم بكثرة ويتعذر على الكثيرين فهم المراد بها، فيجب على الباحث أن يوضح معناها في هامش البحث؛ ليرجع إليه من يريد.
- ترابط الجمل بأن تأخذ كل جملة بعجز سابقتها، مع اتسامها بالبساطة والإيجاز والخلو من التعقيد.
- أن يشبع الباحث رغبة القارئ المتخصص في مناقشة نتائج الدراسة بصورة متعمقة وموضوعية.
- أن يكون الأسلوب جذابًا وواضحًا، وذلك بأن يكون مترابطًا غير منفك؛ لأن انفكاكه يؤدي إلى فقد المعنى المراد إيصاله للقارئ.
- أن يكون الأسلوب المستعمل في كتابة البحث مباشرًا لأنه يكون دائمًا أوضح وأدق وأكثر تأثيرًا في إبراز المعنى من الأسلوب غير المباشر.
- الحرص على تعدد مفردات اللغة، وتجنب التكرار في التعبير.
- ينبغي في المسائل الخلافية أن يختمها الباحث برأي نهائي، وذلك بعد أن يناقش الأراء المتعارضة -سواء كانت فقهية أو قضائية- تفصيلاً، وإذا كان في المسألة آراء مهجورة فيكتفى بالإشارة إليها بإيجاز أو توضيح ما يتعلق بها في الهامش. ثم يختم الباحث المسألة بالرأي الذي انتهى إليه أو الرأي الذي يتفق معه.

الفرع الثاني :ما يجب تجنبه به في الأسلوب

ينبغي على الباحث عند تدوين جمل وفقرات بحثه أن يبتعد الأسلوب الذي يستعمله عن الأمور التالية:

- **أن يخلو الأسلوب من التعقيدات،** فلا يقوم الباحث بتعقيد بحثه وكتابته بصورة غير مفهومة حتى لزملائه في التخصص.

- **تجنب تكرار المعاني**، وهذا بتجنب الحديث عن نقطة معينة في أكثر من موضع في البحث.
- **لا مانع من وجود السجع في بعض المواضع من البحث القانوني**؛ لأنه يضيف إلى البحث جمالاً يعجب القارئ، بل ويشجعه على مواصلة القراءة، لكن ينبغي أن يجئ هذا السجع ثلقائيًا، وأن يكون في مواضعه من حين لآخر وبالقدر اللازم فقط، فلا يكون السجع تكلفًا من الباحث، ولا يكثر منه في بحثه؛ لأن هذا الإكثار قد يؤدي إلى إهمال المعاني والدلالات التي تدل عليها عبارات البحث.
- **أن يتجنب الباحث إبراز انفعاله**، وهذا بأن يوجه جل اهتمامه إلى إبراز الحقائق بأمانة وموضوعية.
- **أن يبتعد الباحث عن استخدام الكلمات غير المحددة الدلالة**، وأن يجتنب استعمال المجازات والتوسعات اللغوية التي تجعل النص مفتوحاً للعديد من المعاني وقابلاً للتأول والتضارب في التفسير.
- **أن يقلل الباحث من إيراد البراهين على المبادئ والقواعد المسلم** بها أو التي يمكن التسليم بها بسهولة.
- **تجنب الإفاضة في البديهيات القانونية مع تجنب إيراد التوجيهات**، ومرد ذلك أن الرسائل والأطاريح العلمية تقدم لأشخاص متخصصين. ولهذا فلا محل في هذه الرسائل والأطاريح للتعاريف ومحاولة تبسيط المصطلحات القانونية، إلا إذا كان الباحث بصدد وضع تعريف لمسألة بعينها يختلف عما هو معلوم، وحينئذ يورد الباحث التعريف الشائع والتعريف الذي يراه مناسبًا مبينا الفارق بينهما وأوجه اختياره لهذا التعريف.
- **على الباحث أن يتحاشى الأسلوب المشتمل على مبالغات**. بل يجب عليه أن يبتعد كل البعد عن المبالغة في التعبير؛ فالمبالغة غير ممدوحة في البحث العلمي، فقد توقعه في حرج شديد؛ حيث يمكن أن يُبالغ في إبراز صحة وجهة نظره بحيث يصل المعنى للقارئ أنه لا صواب إلا هذا الرأي، وقد يوقعه أسلوب المبالغة في توجيه الأسئلة إليه في مواطن لم يكن يتوقعها، فإذا لم يستطع الإجابة بدت صورته أنه يبالغ لمجرد المبالغة.
- **أن يتحاشى الباحث الأسلوب التهكمي وعبارات السخرية**. فليست الرسائل العلمية مجالًا لمثل هذا النوع من التعبير. والأبحاث العلمية لا بد أن تتصف بالحيادية والموضوعية، وهما لا يتحققان بالمدح من أجل المجاملة، ولا بالهجوم الساخر بقصد النيل من الآخرين.
- **أن يتجنب الباحث ما يفتح عليه بابًا للخلاف، وأن يحذر الجدال حبًا في الجدال**. فينبغي عليه أن يحرص على الابتعاد عن اتخاذ الجدل غاية؛ فليس الهدف من البحث وصف الآخرين بما يقلل من جهدهم، أو يبرز أخطاءهم، وإنما هدف البحث الوصول إلى الحقيقة المجردة لبناء العلم، والوصول بالحقيقة إلى القارئ. وليس معنى ذلك ألا يناقش الباحث الأفكار التي ذكرها غيره، بل له أن يناقش

وجهة نظر من سبقه من الباحثين والمختصين، بصراحة ودون مجاملة، ولكن بأسلوب مهذب لين، مع ذكر جهدهم، ولا مانع أن يلتمس لمن خالفهم الرأي العذر في توصلهم إلى النتيجة التي لم ترضه في استنتاجه، كأن يقول: وقد فهم أنصار هذا القول – أي من خالفهم الرأي - هذا المعنى من نص المادة كذا من القانون المدني، ولهم عذر في هذا؛ إذ إن نص المادةالسابقة في ظاهره يحمل على هذا المعنى، إلا أنه بالتحقيق والتمعن يظهر أن هذا الاستنتاج قد جانبه الصواب؛ بسبب كذا، وكذا.

- **أن يتجنب الباحث استعمال العبارات التي تفرض على القارئ رأيًا معينًا وحاسمًا ومؤكدًا** في المواضيع التي هي موضع إختلف بين الفقه أو التي تعارضت إزائها أحكام المحاكم. و مثل ذلك أن يستعمل الباحث عبارة (ومما لا شك) أو عبارة (ومن الحقائق التي لا يمكن إنكارها). وبالمقابل لا يصح استعمال الكلمات التي تضفي صفة النسبية على المطلقات، كما لا يقبل استخدام الكلمات التي تضفي صفة الإطلاق على النسبيات.

- **تجنب الإكثار من كتابة ألفاظ أجنبية وتكرارها في سياق الكلام العربي بغير مناسبة.** وكذلك عدم عرض نصوص المواد الأجنبية في متن الرسالة، وإنما محلها الهامش .ولا ينفي ذلك أن الباحث قد يحتاج إلى ذكر بعض المصطلاحات بلغة أجنبية في المتن، فلا حرج في ذلك، لكن يحسن بشأن العبارات المكتوبة بلغة أجنبية أن تذكر في الهامش.

- **تجنب استعمال الكلمات والعبارات التي توحي بعدم الثقة والوضوح،** مثل (ربما، من المحتمل)، وغيرها من العبارات القريبة منها.

- **اجتناب العبارات التي فيها تفخيم في الألقاب والأوصاف** نحو ذلك (أستاذنا الكبير، العالم الجليل، العلامة العظيم، فخامة العميد)، ولا حرج أن يضيف اللقب العلمي إلى صاحبه، فيقول مثلا :يرى الدكتور عبد الرزاق السنهوري أو الدكتور محمد فؤاد مهنا.

- **البعد عن الحشو الاستطراد في الصياغة وفي المعالجة:** يجب على الباحث أن يراعي في بحثه عدم الحشو والاستطراد في الكتابة، ذلك أن بعض الباحثين يريد أن يكتب وأن يدون في بحثه كل معلومة قرأها أو اطلع عليها، ولو كانت غير ذي صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع البحث، متوهمًا بذلك أنه يثري البحث. لذا ينبغي على الباحث أن يكتب ما هو وثيق الصلة بموضوع البحث وما يخدم فكرته بشكل مباشر وأصيل، وألا يكثر من المعالجات غير المباشرة، بل ويجب عليه أن يتجنب ما هو بعيد الصلة عنها.

- **لا يمكن لأحد أن يتجاهل أن الباحث يتأذى كثيراً من قرار طرح المادة التي عانى في جمعها؛** لعدم الانتفاع بها في الرسالة ولكن ينبغي على الباحث أن يعي وأن يدرك:

- بأن حشر مادة غير ضرورية يذهب بجمال الدراسة أو الأطروحة أو الرسالة، ويقلل من قيمتها العلمية، ويضعف الشعف والشوق لإكمال قراءتها.
- أن الاطلاع على المراجع المتعددة والمتنوعة وجمع المادة العلمية (المباشرة وغير المباشرة، القريبة والبعيدة)، لا يكون الهدف منه إنتاج الدراسة وحسب؛ بل ذاك بعض أهدافه ومقاصده، إذ هناك مقصد أساسي من وراء ذلك وهو التعلم ورفع الوعي المعرفي لدى الباحث من وراء ما اطلع عليه وما جمعه.
- أن الاستطراد يعود على البحث بالضرر أكثر من النفع، حيث يفكُكُ الموضوع، ويذهب وحدته وانسجامه، كما أنه يحدث قلقًا وارتباكًا للقارئ. والمقصود بالاستطراد أن يضيف الباحث للأطروحة -على سبيل المثال- بابًا غير وثيق الصلة بها، أو أن يضع في باب منها فصلًا ليس واضح العلاقة بغيره من الفصول. وأحيانًا يكون الاستطراد في ثنايا التقسيمات الفرعية بأن يضيف الباحث فقرة أو فقرات أو جملة أو جملًا لا يتطلبها الهدف المرجو الوصول إليه.

-تجنب الخلط بين ما يكتب في المتن، وما يجب أن يكتب في الهامش (الحاشية)، فالهامش له خاصية تختلف عن المتن، ومن أهم ما يكون محله الهامش مايلي:

- **إيضاح ما أبهم في المتن:** يعد الهامش خادمًا للمتن، فيمكن للباحث أن يوضح فيه ما أبهم في المتن مما لا محل لذكره في صلب البحث؛ كأن يذكر معنى مصطلح يخفى معناه على البعض لعدم شهرته، أو لقدمه، أو لغير ذلك.
- **الإحالات:** حيث يُشَار في الهامش بالإحالة إلى الموضوعات التي سبق ذكرها في البحث، بذكر رقم الصحيفة، كأن يقال(راجع ما سبق في ص ... من البحث) فهذه الإحالة تغنيه عن إعادة ذكر ما سبق ذكره، وتتحاشى التكرار الذي يعيب البحث.
- **التعريف بالأعلام:** فمن المناسب أن يقوم الباحث بالتعريف بالأعلام الذين يرجع إليهم في المتن، بذكر نبذة مختصرة عن حياتهم وتكوينهم العلمي، كأن يشير إلى زعيم المدرسة القاعدية الفقيه هانس كلسن Hans Kelsen ومجمل أعماله ومؤلفاته.
- **المراجع:** وتذكر مفصلة في أول مرة، ثم الإحالة إليها في المرات التالية بضابطها المعروف.

ويجدر التنبه إلى أن الجملة القانونية في الصياغة التشريعية تتسم -في الغالب- بعدد من السمات، من بينها:

- طول الجملة، واعتمادها كثيراً على التراكيب المتداخلة.
- التباعد بين أجزاء الجملة؛ كالفعل وفاعله ومفعوله، والصفة والموصوف، والمبتدأ والخبر.
- كثرة الألفاظ المقيدة في الجملة؛ لتكون الجملة محددة المعنى بعيدة عن التأويل والاحتلاف في التفسير.
- إزدحام الجملة بتفاصيل تجعل من الصعب إختزالها.

المبحث الثاني: صحة الكتابة وسلامتها اللغوية

تعتبر السلامة اللغوية متطلبًا ضروريًا في البحث العلمي، الأمر الذي يفرض علينا أن نعرض لماهية السلامة اللغوية (المطلب الأول)، ثم للضوابط اللغوية للبحث العلمي (المطلب الثاني)، ثم لعرض علامات الترقيم (المطلب الثالث).

المطلب الأول: ماهية السلامة اللغوية

صحة الكتابة وسلامتها اللغوية من المبادئ الرئيسة في البحث العلمي. فلا بد أن تكون صياغة العبارات والجمل في جميع أجزاء البحث موافقة لأحكام اللغة التي يَكُتب بها الباحث؛ أي سليمة وخالية من الأخطاء اللغوية ومنزهة عما يعيبها من ناحية اللغة.

وإذا كانت السلامة والصحة اللغوية من قبيل الأمور الشكلية، فلا يعني ذلك بأي حال من الأحوال إعتبارها أمرًا هامشيًا أو ثانويًا في البحث. ذلك أن لكل بحث علمي ركنيين أساسيين؛ أولهما الشكل وثانيهما المضمون، وإن أي خلل يحصل في أي من هذين الركنين يعد عيبًا في البحث. وإنه مهما أجاد الباحث اختيار موضوع البحث وأبدع في جمع مادته العلمية، فلا يكون بحثه جيدًا حال اشتماله على أخطاء لغوية (نحوية كانت أو صرفية)، أوحال استخدام غير سليم لعلامات الترقيم، أو كتابته بأسلوب غير مناسب أو معيب.

وصحة لغة البحث وسلامتها توجب أن تكون صياغة الباحث لأفكار بحثه ومفرداته موافقة لأحكام اللغة العربية من جهات اللفظ، والتركيب، والمعنى. **فمن جهة اللفظ** ينبغي أن تكون كافة الألفاظ المكونة للعبارات والجمل والفقرات عربية أو معربة، وإن كانت دخيلة يجب أن توافق عليها جهة معتمدة على دخولها إلى اللغة العربية بلفظها الأعجمي. **وأما جهة التركيب** فيجب أن يكون صف وبناء الألفاظ في عبارات البحث موافقًا للأسلوب العربي في التركيب، فلا تشتمل العبارة على أساليب مولدة أو مترجمة تخالف التركيب العربي. **ومن ناحية المعنى** :فلا يصح استعمال اللفظ أو التركيب في غير معناه العربي، كأن تستعمل الألفاظ في الدلالة على معانيها العامية أو على معان مولدة تخالف المعنى العربي.

المطلب الثاني: الضوابط اللغوية للبحث القانوني

لكي تكون عبارة الباحث موافقة لأحكام اللغة من جهة اللفظ والتركيب والمعنى على النحو الذي عرضناه سابقًا، ينبغي أن يلتزم الباحث بضوابط تتمثل في موافقة العبارة للمعني (الفرع الأول)، والدقة والوضوح (الفرع الثاني)، وسلامة قواعد اللغة وقواعد الإملاء (الفرع الثالث)، وفي الأخير مراعاة علامات الشكل (الفرع الرابع).

الفرع الأول :موافقة الألفاظ للمعنى

تتسم اللغة العربية بالسعة والشمول، وتنوع العبارات والمفردات والتراكيب. وفي ألفاظ اللغة العربية وتراكيبها المختلفة ما يدل عند العموم والإجمال على معنى واحد، ولكن هذه الألفاظ والتراكيب في الخصوص والدقة تختلف معانيها وتتمايز. ومن ثم فينبغي على الباحث عند التعبير عن فكرته أو صياغتها أن تكون عبارته موافقة للمعني؛ بمعنى أن تكون العبارة بمقدار المعني، لا تزيد عليه فتشتمل على غيره من المعاني، ولا تنقص عنه فتقصر عن جميع أبعاده.

كما لا يصح أن يكون المعنى اللغوي للعبارة مخالفًا لما أراده الباحث من معنى؛ فلا يصح التعميم في موضع التخصيص، كما لا يجوز الإطلاق في موضع التقييد، ولا يصح استخدام العبارات والألفاظ التي تفيد التجدد والاستمرار في موضع الثبات، كما لا يصح استعمال الألفاظ والأساليب الدالة على إرادة الثبات في مواضع التجدد والاستمرار.

الفرع الثاني :الدقة والوضوح

ينبغي على الباحث أن يراعي الدقة والوضوح في كل عبارة من عبارات بحثه؛ لأنهما يضفيان على العبارة المعنى المقصود. فعدم الدقة يشوش معنى العبارة بأن يجعلها محتملة لمعنى آخر غير المراد منها. وعدم الوضوح يجعلها غامضَّة يتردد القارئ في فهم معناها. ودقة العبارة ووضوحها تظهر في كونها وحدها كافية في الدلالة على المعنى بشكل مباشر. ولكي توصف العبارة بأنها واضحة ودقيقة، ينبغي أن يراعى فيها الضوابط التالية:

- أن تُستعمل ألفاظها في المعاني الأصلية لها، وذلك بأن تكون جميع ألفاظها أصل في الدلالة على معناها؛ لأن في اللغة ألفاظًا تدل على معان أخرى غير معانيها الأصلية من قبيل المجاز أو التوسع اللغوي.
- أن تدل على معنى واحد محدد، فلا تكون محتملة لأكثر من معني.
- أن تكون خالية من الحشو، فلا تتضمن ألفاظًا زائدة لا تفيد المعنى، وألا يُفصل بين كلماتها المتعلقة ببعضها بكلمات أخرى بعيدة عنها؛ فحشو كلمات -بلا مقتضى- يثقل الجملة ويضعف معناها، ويؤدي بالقارئ إلى الملل وزوال الرغبة في إكمال القراءة.
- ألا تكون بصيغة البناء لما لم يُسم فاعله(البناء للمجهول). فينبغي أن يجتنب الباحث اللجوء إلى الفعل المبني لما لم يسم فاعله؛ لأن ذلك الأمر قد يسبب الغموض حين يكون بيان الفاعل مطلوباً. ولهذا كان استعمال الفعل المبني للمعلوم أولى وأحسن.
- وحدة الأسلوب وعدم اختلافه بلا داع أو حاجة جدية، فينبغي أن يتأثر الأسلوب أو التركيب بالمعني ويكون موافقًا له، وينبغي ألا يختلف الأسلوب في المتشابهات بلا داع أو حاجة. ومن أمثلة ذلك أن يُقال(لرئيس الدولة أن يدعو مجلس الوزراء والولاة إلى اجتماع مشترك، وله أن يدعو من يراه لحضور هذا الاجتماع). ففي هذه العبارة عُديت الدعوة بـ (إلى)مرة، وبـ (اللام) مرة أخرى، بلا داع أو حاجة للتمييز.

الفرع الثالث :سلامة قواعد اللغة وقواعد الإملاء

تعتبرالصحة اللغوية مكون من المكونات الرئيسية للكتابة العلمية. فلا بد في البحث العلمي من سلامة قواعد اللغة وقواعد الإملاء، وخلو عبارات البحث كلها من الأخطاء النحوية والصرفية والإملائية والمطبعية؛ لأن الألفاظ قوالب المعاني، ووقوع خطأ فيها يرتب بالضرورة اختلاف المعنى. ومن ثم فينبغي على الباحث أن يحرص على الإلمام بأساسيات النحو والإملاء والترقيم؛ لأنها تؤثر على المعاني بشكل كبير.

ومن الأخطاء - التي يجب على الباحث أن لا يقع فيها عند كتابة بحثه - أن تشتمل عبارات بحثه على أخطاء نحوية أو صرفية أو إملائية أو مطبعية. وهذه الأخطا ء وإن كانت أخطاء من الناحية الشكلية للبحث، إلا أن وجودها معيب جدًا في الرسائل العلمية. فإن كانت قدرات الباحث اللغوية لا تمكنه من ذلك، فيجب عليه الاستعانة بمختص لمراجعة عبارات بحثه وتدقيقها لغويًا، بحيث يصحح له ما قد وقع في الأطروحة أو الرسالة من أخطاء أو هفوات لغوية أو إملائية. كما ينبغي على الباحث (ومن يدقق له لغة بحثه) أن يراعي صحة الأسلوب عند التعبير عن أفكاره، بأن يكون التركيب تركيبًا عربيًا وأن يكون الأسلوب سليمًا لغويًا؛ لأنه ليس كل صف للكلمات خلف بعضها البعض يعدُ تركيبًا عربيًا أو أسلوبًا سليمًا.

ومن الأمثلة على الأخطاء النحوية التي يقع فيها بعض الباحثين قولهم [تختص المحاكم في الفصل في جميع المنازعات والجرائم]، وفي اللغة الاختصاص يتعدى بحرف (الباء) لا بحرف الجر (في)، ومن ثم فيجب أن يُقال[تختص المحاكم بالفصل]. وكذلك قول بعضهم [للمساكن حرمتها ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها] ، فالخطأ في هذه الحالة هو إفراد كلمة (صاحبها) مع أن الضمير عائد إلى الجمع، وهي (المساكن). والساكن في إقليم الدولة ليست لواحد بل للعديد من الأشخاص، والصواب أن يُقال (بغير إذن أصحابها أو أهلها) أو يقال (للمسكن حرمته ولا يجوز دخوله بغير إذن صاحبه).

الفرع الرابع :مراعاة علامات الشكل

مراعاة علامات الترقيم والضبط في الرسائل العلمية أمر ضروري؛ إذ يتوقف الفهم عليها أحيانًا، كما أنها دائمًا ما تعين مواضع الوصل والفصل، وأنها تسهل الفهم والإدراك للقار. وتتصل علامات الترقيم بالرسم الإملائي وتؤثر في المعنى بالسلب إذ أسيء استخدامها، فقد يؤدي سوء استعمالها إلى اختلاف المعنى المقصود من الكلام، ولهذا فإنها تعد من عناصر التعبير الكتابي.

ويقصد بعلامات الترقيم والضبط كتابة رموز شكلية ذات وظائف معينة، والتي بدونها قد تختلط العبارات ويصير من العسير قراءتها، بل إن المعاني قد تتداخل ويلتبس فهمها. واللغة العربية غنية بهذه العلامات والرموز التي تضبط الكلام وتؤدي إدراك المعنى المقصود منه. ومن ثم فيجب على الباحث مراعاة علامات الترقيم في جميع عبارات بحثه، ويلزمه أن

يستعملها استعمالًا صحيحاً؛ لأن ذلك يسهم في إيضاح المعنى ويبعد عنه الالتباس والغموض، حيث تعمل علامات الترقيم على الربط بين المترابطات، والفصل بين المنفصلات، كما توضح أجزاء الكلام وتظهر آثاره بشكل واضح.

ومن الأمور ذات الأهمية الكبيرة في الأبحاث العلمية والتي ينبغي مراعاتها، موضوع الشكل أو الضبط؛ فكثير من كلمات العربية تحتاج إلى أن تُضبط بالشكل لتيسير القراءة والفهم وإزالة اللبس. **ويقصد بالشكل أو الضبط** وضع الحركات (الضمة – الفتحة – الكسرة –السكون) على الحروف. ومراعاة الشكل أو الضبط أمر مطلوب في الأبحاث العلمية إذا كان بالقدر اللازم وفي الحالات التي تقتضيه. ولكن ينبغي ألا يبالغ الباحث في استعمال الشكل، فلا يشكل ما لا يحتاج إلى إيضاح، كما عليه أن يقتصد في شكل الكلمات المبهمة، بأن يشكل منها الحرف الذي سيجعل قراءتها أيسر، ولا يتعدى هذا الحرف إلى غيره من الحروف.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بالشكل الكامل، ولن يجد الباحث صعوبة في ذلك؛ إذ المكتبات الإلكترونية المتعددة قد كفته ذلك، وينحصر دور الباحث في أن ينسخ الآية القرآنية أوالحديث النبوي من مصدره إلى البحث.

المطلب الثالث: علامات الترقيم

يقصد بعلامات الترقيم علامات تتخلل الجمل والكتابات، لتنظمها بما يساعد القارئ على فهمها. وهي كثيرة ومتنوعة، يأتي تنوعها من عمق اللغة العربية وثرائها. وعلامات الترقيم متصلة بالرسم الإملائي، وهي عنصر أصيل من عناصر التعبير الكتابي؛ ذلك أنه يختلف المعنى بل ويختل عند إساءة استعمال علامات الترقيم. ومن أهم علامات الترقيم ما يلي:

-الفصلة ،
-الفصلة المنقوطة ؛
-النقطة .
-النقطتان :
-الشرطة -
-الشرطتان - -
-علامة الاستفهام ؟
-علامة التأثر !
-القوسان ( )
-التنصيص « »
-علامة الحذف ...
-القوسان القرآنيان ﴿ ﴾
-القوسان المعقوفان [ ]
-علامة التابعية =

وقبل البدء في بيان أهم مواضع استخدام علاماة الترقيم، تجب الإشارة إلى أن بعض هذه العلامات لا يصح وضعها لا في أول السطر، ولا في أول الكلام؛ وهذه العلامات هي (، ؛ . : ؟ ! »)

(أولاً)- الفاصلة: وتستخدم للفصل بين أجزاء الكلام، ليتم التنفس بالوقوف وقفة خفيفة، دون أن يضيع تركيب الجملة، أو يختل المعنى المراد. وأشهر مواضع استخدامها نذكر:**(أ)- بين الجمل التي تفيد معنى تامًا معينًا في مجموعها:** ومثال ذلك أن يكتب الباحث:(توفير المخابر البحثية في كليات الحقوق له فوائد عديدة) لأن هذه المخابر تُعَرفُ الطلبة بالأدوات البحثية، وتصقل الجانب العملي لديهم وتشجعهم على الابتكار. **(ب)- بين أقسام الشيء، وأنواعه:** ومثال أن يكتب الباحث (أقسام الإدارة على نوعين مركزية، ولامركزية) . **(ج)- بعد لفظ المنادَى:** ومثال ذلك:(يا محمد، أقبل)، أو عبارة (يا إبراهيم، انتبه).

(ثانياً)- الفاصلة المنقوطة: وتستخدم للفصل بين الجمل، ليتم التنفس بالوقوف وقفة أطول من وقفة الفصلة، مع شمولها على فوائد أخرى في فهم الكلام. وأشهر مواضع استخدامها نذكر: **(أ)- حين تكون الجملة الثانية مسببة عن الجملة الأولى :** ومثال ذلك أن تكتب (لقد أهدر ضابط الشرطة القضائية وقته كله فيما لا فائدة منه؛ فبدد هذا الوقت، ولم يحرص على صيانة مسرح الجريمة). **(ب)- حين تكون الجملة الأولى سببها الجملة الثاني:** ومثال ذلك أن تكتب (لم يُقبل أسامة في مدرسة الشرطة؛ لأنه أفرط في التدخين مما أثر سلبًا على صحته). **(ج)- بين الجمل الطويلة التي تؤلف في مجموعها معان مختلفة للتنفس بينها، ولفهمها فهمًا صحيحًا نظراً لاشتمالها على جمل طويلة:** ومثال ذلك أن تكتب (ليست مشكلة طلاب الماستر في صعوبة الموضوعات التي يختارونها، أو في قلة المراجع العلمية؛ وإنما المشكلة في قلة اطلاع بعضهم، وعدم تمرس الكثير منهم على أسلوب البحث).

(ثالثاً)- النقطة: وتستخدم في نهاية الجملة التامة لتفيد إتمام معناها، ونهايته، واستئناف الجملة التي تليها بمعنى جديد. وأشهر مواضع استخدامها ما يلي: **(أ)- نهاية الجملة:** مثال (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص). **(ب)- نهاية الفقرة:** مثال (يتعلق هذا البحث بموضوع الهجرة غير المشروعة في الفقه الإسلامي"الهجرة غير المعروعة في الفقه الإسلامي" وذلك بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بالهجرة غير المشروعة، وسرد أهم أدلة هذه الأحكام، مع بيان الواجب الشرعي في مكافحة هذه الظاهرة. **(ج)- نهاية القول:** مثال :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" .

(رابعاً)- النقطتان الفوقيتان: وتستخدمَان في التوضيح، والتوقف وقفًا متوسطًا. وأشهر مواضع استخدامها ما يلي: **(أ)- بين القول، والمقول:** مثال (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه، قالوا: وكيف يذل نفسه قال :يتعرض من البلاء لما لا يطيق"). **(ب)- بين الشيء، وأقسامه:** مثال (أقسام القانون نوعان: قسم القانون العام، وقسم القانون الخاص). **(ج)- قبل المعرَّف:** مثال (الهجرة غير المشروعة هي: الانتقال من دولة إلى دولة أخرى بغية الوصول إلى وضع معيشي أفضل - سواء من الناحية الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية، أو الدينية، أو غير ذلك -بطريقةٍ مخالفةٍ للنظم، والقوانين الموضوعة في هذا الشأن من قِبَل الدولة المهاجَر منها، أو إليها، أو منهما معًا). **(د)- قبل**

الكلام الموضوع لتوضيح ما سبقه: (تشتمل الهجرة غير المشروعة على مضار عديدة: تعرض المهاجر للتهلكة، وللأذى، فيها إذلال للنفس، تعرض المهاجر للترحيل، وللسجن).

(خامساً)- الشَرطة: وتسمى(الوصلة) أيضًا، وأشهر مواضع استخدامها ما يلي: **(أ) بين العدد، والمعدود سواء أكان العدد لفظًا، أو رقمًا:** مثال (من شروط الكتابة الجيدة: -كثرة القراءة - تنويع المطالعة -عدم التعصب لاتجاه فقهي أو لسياسة قضائية معينة). **(ب)- بديلًا عن ذكر الأسماء في المحادثة:** مثال (فبدلًا من أن تقول قال فلان، ثم أجاب فلان تقول مثلًا: أتى الضحية قرية فسألهم مساعدة: -ساعدوني- من أنت – أنا ضحية عمل اجرامي).

(سادساً)- الشَرطتان: وتستخدم علامة الشرطتين لتيسير فهم الجملة، وعدم الفصل في المعنى بين ما قبل الشَرطة الأولى، وما بعد الشَرطة الثانية، وأشهر مواضع استخدامها **الجملة الاعتراضية:** مثال (تطور مفهوم المرفق العام في القانون الجزائري - على غرار التطور الذي عرفه القانون الفرنسي- بالعديد من المراحل).

(سابعاً)- الاستفهام: وتستخدم علامته في نهاية الجمل الاستفهامية، ولو كانت أداة الاستفهام محذوفة، وأشهر مواضع استخدامها ما يلي: **(أ) - الأداة المذكورة:** مثال (أهذا بحثك للدكتوراه؟ هل قسمت البحث إلى أبواب، أم إلى فصول؟). **(ب)- الأداة المحذوفة:** مثال (ترى الضحية ولا تساعده؟ فالمراد أترى الضحية ولا تساعده).

(سابعاً)- التأثر: تستخدم علامة التأثر آخر الجملة للتعبير عن الانفعالات النفسية، فكأنها صورة تمثيلية، أو تجسيدية للإحساس الداخلي. كالفرح، والحزن، والدهشة، والتعجب، مثال (ما أسعد الضحية بمحاميه ! ما أتعس الجاني بحكم المحكمة ! ما أغرب حكم المحكمة في القضية ! عجبًا لما سمعته من مرافعة ممثل النيابة العامة !).

(ثامناً)- القوسان: ويستخدمان حول الجمل المعترضة غير المرتبطة بسياق الكلام، مثال (كان فيما كتب عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) إلى أبي موسى(رضى الله عنه) « أما بعد :لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت فيه الحق، فإن الحق قديم، لا يبطل الحق شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل»).

(تاسعاً)- التنصيص: وتستخدم علامتي التنصيص ليُوضَع بينهما الكلام المنقول عن الآخرين حرفيًا، وهو مما يدل على أمانة الباحث في النقل، مثال (يعرف الدكتور رمزي سيف الخصومة القضائية بأنها «المركز القانوني الناشئ من مطالبة قضائية والمتضمن بالنسبة للخصوم علاقات قانونية معينة »).

(عاشرًا)- الحذف: وتستخدم علامته للدلالة على وجود كلام حذفه الكاتب لعلة، قد تكون عدم الحاجة إليه في موضع الحديث، وقد يكون كلامًا لا يليق ذكره، وأقلها ثلاث نقاط وفق المشهور، وأشهر مواضع استخدامها ما يلي: **(أ) - الدلالة على أمانة الناقل، وأنه اكتفى ببعض الكلام، ولم يذكره كاملًا:** ومثال ذلك (إن الخطأ في القانون الذي يعيب الحكم ويؤدي إلى نقضه هو ما يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها، فإذا كان التكييف القانوني لواقعة الدعوى الذي أورده الحكم ... لا يؤثر في قضائه برفض الدعوى فإن النعي عليه بمخالفة

القانون يكون غير منتج). **(ب)- مكان الألفاظ التي تخدش الحياء، كالسب، والقذف:** مثال (لقد أخطأ الجاني بوصف جاره بأحط الصفات قائلًا له :يا...). **ج)- توضع مكان الكلام المحذوف عن عمد لسبب من الأسباب:** كتخويف الجاني للضحية ومثال ذلك (إن لم تخفي المسروقات في بيتك، فسوف ...).

(إحدى عاشر)- القوسان القرآنيان: ويستخدمان ليوضع بينهما آيات الذكر الحكيم من القرآن الكريم، فهما خاصان بالقرآن الكريم، كأن تكتب قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُو ا﴾.

(إثنى عاشر)- القوسان المعقوفان: ويستخدمان للإحاطة بالكلام الزائد على النص الأصلي، إما لإيضاحه، وإما لبيان أنه من عند الكاتب، أو لغير ذلك، ومثال ذلك أن يكتب الباحث (الدولة هي جماعة بشرية [شعب]، إقليم تعيش فيه، هيئة حاكمة ذات سلطة على هذه الجماعة)

(ثلاثة عاشر)- علامة التبعية: وتوضع في آخر الهامش من نهاية السطر عند عدم اكتمال الكلام، على أن يوضع مثلها في بداية هامش الصفحة التالية لها، ليفهم القارئ أن بقية الهامش مدون في الصفحة القادمة.

.

الفصل الثالث: قواعد التوثيق في البحث القانوني

تعد المصادر أو المراجع من أهم مكونات أي دراسة أو بحث، ولتوثيق هذه المراجع والمصادر أهمية قصوى فيما تعطيه للبحث من ثقل وصلابة وثقة. كما تعكس مدى إطلاع الباحث ومدى أمانته واجتهاده للوصول إلى المعلومة، وخصوصاً مدى إلمامه بكافة المراجع في تخصصه قديمها وحديثها وفي زمن إعداد الدراسة.

ويقصد بالتوثيق إثبات أو تسجيل المصدر والمرجع في كل معلومة يستعملها الباحث، ويتم ذلك على مرحلتين: **(أولاً)** يكون ذلك في الحاشية (الهوامش) والصفحات بوضع إشارة (رقم صغير) فوق المعلومة المدونة في متن النص، ويتم ذكر المصادر في الهامش. **(ثانياً)**، تأتي مرحلة إعداد قائمة المراجع النهائية، والتي يكون مكانها عادة في آخر البحث أو الرسالة، وتجمع وتصنف المراجع بترتيب معين وبتسلسل دقيق.

ولدراسة وشرح القواعد الخاصة بتوثيق المعلومات في البحث القانوني، نتطرق إلى قواعد التوثيق بالحاشية (المبحث الأول)، ثم نبين قواعد التوثيق الخاصة بقائمة المراجع (المبحث الثاني).

المبحث الأول: قواعد التوثيق الخاصة بالحاشية (الهامش)

يقوم البحث العلمي على المعلومات والبيانات التي استقاها الباحث من مراجعه ومصادره. وعلى ذلك فإن الباحث لا يكتب بحثه من فراغ، وإنما "يعتمد على ما سبق وكتبه الأخرون، يؤيده، وينتقده، ويضيف إليه في كل الحالات. وعلى ذلك فإن الباحث مطالب في كل الأحوال - تحقيقاً للأمانة العلمية - أن يوثق المعلومات، والبيانات التي يأخذها عن الغير".

ويرى علماء المنهجية بأنه من القواعد الجوهرية لإعداد البحث العلمي بصفة عامة والبحث القانوني بصفة خاصة الالتزام بالأمانة العلمية، حيث يجب على" الباحث القانوني الالتزام بمراعاة الأمانة العلمية بدقة عند إعداد بحثه ... وليس من العدل في شيئ سرقة أفكار الأخرين لأنه عمل ينطوي على استهانة بجهد الأخرين ... وعليه أن يُنسب الأراء إلى أصحابها الحقيقيين، وعليه تمحيص الأراء المنقولة من مصادر متعددة، وذلك لغرض التحقق من صحة النسب، إذ أن خطأ الناقل الأول يستتبع شيوعه لدى الناقلين من بعده، دون تبصر، لذا يتعين العودة للبحث الأصلي أو الكتاب الأول دون النقل عن الأخرين، فقد يكون النقل غير صحيح ".

وللإلمام بعنصر التوثيق في البحث القانوني، سنتطرق إلى تحديد مفهوم الهامش (المطلب الأول)، ثم نبين طريقة الإقتباس وقواعد توثيق الأفكار المنقوله من مؤلفات الفقهاء وكتابات الكتاب السابقين (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الهامش

يعتبر الهامش جزء أساسي من أجزاء البحث العلمي، ودراسته تتطلب منا التصدي لمسألة تعريفه (الفرع الأول)، ثم بيان وظيفته (الفرع الثاني)، وفي الأخير تحديد أنواعه (الفرع الثالث).

الفرع الأول :تعريف الهامش

تعد الهوامش في الرسائل والبحوث القانونية أحد أهم الجوانب المهمة التي يحكم بها على أصحابها، ذلك أن استخدامها الأمثل والصحيح والمناسب دليل فهم الباحث للمادة العلمية، ومعيار نقيس من خلاله قدرته على وضعها في الموضع الذي ينبغي أن تكون فيه. لأن بعض المعلومات مكانها متن البحث أو الأطروحة، والبعض الأخر محله الهامش منها، وما يصلح أن يكون بالهامش لا يصلح أن يكون موضعه المتن، وما يصلح أن يكون موضعه المتن لا يصلح أن يكون بالهامش.

إنقسم علماء المنهجية حيال تعريف الهامش إلى إتجاهين ينتصر الاتجاه الأول للبعد الشكلي في التعريف (أولا)، بينما يرى الاتجاه الثاني أن التعريف يجب أن يستند على البعد والعناصر الموضوعية (ثانيا).

(أولاً)- التعريف الشكلي للهامش: يعرف أنصار المقاربة الشكلية الهامش بأنه « ذلك الجزء الذي يترك أسفل الصفحة، وعادة ما يفصل بينه وبين المتن خط أفقي يمتد إلى ثلث الصفحة تقريباً». وعليه فإن هذا التعريف يهتم بموقع الهامش وطريقة تمييزه عن المتن، ولا يهتم بالغرض والهدف منه.

(ثانياً)- التعريف الموضوعي للهامش: يرى أنصار المقاربة الموضوعية بأنه « لما كان الباحث يعتمد على ما كتبه الآخرون وينقل عنهم ما يعضد آراءهُ أو ما يتخذ دليلاً على ما يذهب إليه، هنا تقتضي الأمانة العلمية النابغة من ضمير الباحث أن يشير إلى ما أخذ من المراجع والمصادر إشارة صريحة وفق ما عرف من وسائلها، وأن لا يغفلُ هذه الإشارة أبداً». ما يلاحظ على التعريف أنه يربط الهامش بالأمانة العلمية، بحيث أن غيابه يعني بالضرورة إنعدام الأمانة العلمية لدى الباحث.

والتعريف الشامل والمانع للهامش هو الذي يدمج بعديه الشكلي والموضوعي، بحيث يصبح الهامش بمثابة الآلية الأساسية لتجسيد الباحث للأمانة العلمية، والذي يأخذ شكل الجزء الذي يترك أسفل الصفحة وعادة ما يفصل بينه وبين المتن خط أفقي.

الفرع الثاني :الغرض من الهامش وتنظيمه

يسمح توظيف الباحث للهامش بتحقيق العديد من الأغراض والأهداف (أولا)، كما أن طريقة تنظيمه تختلف تبعاً لكيفية إستعماله من طرف الباحث (ثانيا).

(أولاً)- أغراض الهامش: يؤدي الهامش - فضلاً عن توثيق المعلومات والبيانات وذلك عن طريق الإشارة إلى المراجع والمصادر التي أخذ عنها الباحث- وظائف أخر ى تتمثل في:

-يستخدم الهامش في معالجة المسائل الفرعية التي تتصل بموضوع البحث وليس لها مكان في المتن، مثل الإشارة إلى نص التشريع أو لشرح معنى مصطلح معين أو التعريف بمسألة ورد ذكرها في المتن.

- يستخدم الهامش في إثبات بعض النصوص التي إقتبسها الباحث من مراجع كتبت بغير لغة البحث، فيذكر الباحث المعنى بلغة البحث في المتن ويكون ذكر النص الأصلي في الهامش بلغته الرسمية.

- يستعمل الباحث الهامش للاحالة إلى موضوعات سبق أن ناقشها في مواقع أخرى من بحثه، أو للإشارة إلى موضوعات سيدرسها فيما بعد.

(ثانياً)- تنظيم الهامش: تختلف مذاهب الباحثين في تنظيم الهامش. فقد ينظم وفقاً لترقيم مستقل، أو وفقاً لترقيم تتابعي جزئي، أو وفقاً لترقيم تتابعي كلي، وذلك على النحو التالي:

(أ)- الهامش وفقاً لترقيم مستقل les références infrapaginales**:** وهو الأكثر شيوعاً وتطبيقاً في الواقع، وفيه يستقل ترقيم كل صفحة بأرقام خاصة بها، فإذا انتهت فيبدأ الباحث في الصفحة التالية بترقيم جديد ومستقل مرة أخرى، وذلك حتى ينتهي البحث. ومثل ذلك:

..... (1).....(2).....(3).....

_____

(1) .....
(2) .....
(3) .....

(ب)- الهامش وفقاً لترقيم تتابعي جزئي les références bibliographiques**:** وهنا يتتابع الترقيم في المتن عبر صفحاته حتى نهاية الفصل الأول مثلاً أو حتى انتهاء القسم الأول. ويتم بعد ذلك؛ إما وضع هوامش كل صفحة أسفلها، أو يتم تجميع الهوامش ووضعها في نهاية الفصل أو الباب. ومثل ذلك:

..... (19).....(20).....(21).....

_____

(19).....
(20).....
(21).....

(ج)- الهامش وفقاً لترقيم تتابعي كلي: وهنا يتم الترقيم في البحث بشكل تتابعي حتى نهاية البحث كله، ويتم أيضاً وضع هوامش كل صفحة أسفلها، وإما يتم تجميع الهوامش ووضعها في نهاية البحث.

المطلب الثاني: قواعد التوثيق لاالخاصة بالهامش

تختلف طريقة كتابة التوثيق في الهوامش باختلاف نوع المرجع؛ ما إذا كان كتاباً أو مقالاً أو غير ذلك.

(أ)- إذا كان المرجع كتاباً: يجب ذكر البيانات التالية بالترتيب عند ذكر المرجع لأول مرة في الهامش: اسم المؤلف ولقبه، عنوان الكتاب، تحديد الجزء الخاص المذكور فيه المعلومة وذلك إذا كان الكتاب مكوناً من عدة أجزاء وكذا عنوانه إن كان له عنوان، اسم دار النشر، مكان النشر (الدولة، العاصمة)، رقم الطبعة ، تاريخ النشر أو الإصدار، الصفحة التي ذكرت فيها هذه المعلومة تحديداً.

مثال:

-محمد السيد عرفة، أصول المنطق القانوني والبحث العلمي، دار الفكر والقانون، المنصورة، الطبعة الأولى ، 2013 ، ص 97.

-عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثاني، نظرية الالتزام بوجه عام، دار الشروق، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 129.

أما إذا كان الكتاب باللغة الفرنسية فيجب على الباحث ذكر البيانات التالية بالترتيب: اسم المؤلف ولقبه، عنوان الكتاب بخط مائل Italic ، رقم الطبعة، مكان النشر، اسم دار النشر، تاريخ النشر ، الصفحة التي ذكرت فيها هذه المعلومة تحديداً.

مثال:

-Van Drooghenbroeck *et al.*, *Leçons de méthodologie juridique*, 2éme éd., Bruxelles, Larcier, 2016, p. 61.

-Dominique Bureau et Horatia Muir Watt, *Droit international privé*. Tome 1 Partie général, 5éme éd., Paris, Presses Universitaires de France, 2021. P. 789.

(ب)- إذا كان المرجع مقالاً: يجب ذكر البيانات التالية بالترتيب عند ذكر المقال لأول مرة في الهامش: اسم المؤلف أو المؤلفين وألقابهم، عنوان المقالة بين قوسي التنصيص « »، اسم الدورية بخط مائل Italic -هذا ما تشترطه أحياناً بعض المدارس الفقهية والبعض الأخر يشترط التسطير على عنوان المجلة-، مكان الإصدار والجهة التي صدر منها المجلة، رقم المجلد، رقم العدد، تاريخ صدور الدورية، الصفحات الخاصة بالمقال.

مثال:

-محمدعلي حسونة، « الضبط الإداري وأثره في الحريات العامة »، *مجلة مصر المعاصر*، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، المجلد 104، العدد 506 ،السنة 2012، ص 215.

أما إذا كان المقال باللغة الفرنسية فيجب على الباحث ذكر البيانات التالية بالترتيب: اسم المؤلف أو المؤلفين وألقابهم، عنوان المقالة بين قوسي التنصيص " "، اسم الدورية بخط مائل Italic -هذا هو المعمول به في الجامعات الفرنسية-، الجهة التي صدر منها المجلة، رقم المجلد، رقم العدد، تاريخ صدور الدورية، الصفحات الخاصة بالمقال.

مثال:

V. Lasserre, « Risques et responsabilites juridiques lies a l'artificialisation du corps», *Archives de philosophie du droit*, Tome 59, Dalloz, 2017.

(ج)- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يجب ذكر البيانات التالية بالترتيب عند ذكر الرسالة أو الأطروحة لأول مرة في الهامش: اسم المؤلف ولقبه، عنوان البحث، الإشارة إلى طبيعة البحث رسالة ماجيستر أو أطروحة دكتوراه، الجامعة، التخصص، السنة، الصفحة.

مثال:

-أشرف عياد اللبيب، المسؤولية الجنائية للشاهد في مراحل الدعوى العمومية دراسة مقارنة في القانون المصري والليبي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، تخصص القانون الجنائي، 2010، ص 249.

أما إذا كانت الرسالة أو الأطروحة باللغة الفرنسية ويتم استعمالها لأول مرة فيجب على الباحث ذكر البيانات التالية بالترتيب: اسم المؤلف ولقبه، عنوان البحث، الإشارة إلى طبيعة البحث رسالة ماجيستر أو أطروحة دكتوراه، الجامعة، السنة، الصفحة.

مثال:

-M. LAMBRECHTS, *Droit d'auteur et ouverture de l'environnement numérique : responsabilité sociale contre législation ?*, thèse de doctorat, Université catholique de Louvain, 2015, p. 274.

(د)- إذا كان المرجع بحث في نطاق ملتقى أو مؤتمر: عند توثيق المؤتمرات في البحث العلمي يجب ذكر البيانات التالية: اسم المؤلف ولقبه، عنوان البحث بين قوسي التنصيص ""، عنوان المؤتمر، المكان، اسم الجهة المنظمة، تاريخه، الصفحة.

مثال:

- رمضان محمد بطيخ،" الإدارة المحلية ودورها في حماية البيئة "، ندوة: دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، السنة 2010، الصفحة. 255.

أما إذا كانت توثيق أعمال المؤتمرات باللغة الفرنسية ويتم استعمالها لأول مرة فيجب على الباحث ذكر البيانات التالية بالترتيب: اسم المؤلف ولقبه، عنوان البحث بين قوسي التنصيص " "، عنوان المؤتمر، اسم الجهة المنظمة، المكان، تاريخه، الصفحة.

مثال:

Paul Alain Foriers, «Ėgalité des actionnaires : droit des sociétés, corporate governance», Journée du juriste d'entrepris : Le *droit des affaires en évolution*. Institut des juristes d'entrepris. Bruxelles, Bruylant, 1997, p. 160.

(هـ)- إذا كان المرجع من الانترنت: غالبًا ما تتميز المواقع الرسمية والموثوقة برموز خاصة، مثل:

الرمز	نوع الموقع
mil=	عسكري
ac=	علمي أو أكاديمي
gov=	حكومي
edu=	تعليم
org=	منظمة
net=	شبكة

ويكون التوثيق بذكر البيانات التالية: عنوان المقال، اسم الموقع، يوم التوثيق، تاريخ التوثيق، ربط الموقع).

مثال:

Commission européenne, *Lignes directrices en matière d'éthique pour une intelligence artificielle digne de confiance* ,8avr.2019,§143. (Disponible en ligne à cette adresse https://op.europa.eu/fr/publication-detail/-/publication/d3988569-0434-11ea-8c1f), consulté le 25- 09- 2022. p. 8.

الموقع الرسمي لهيئة المصرية للطاقة الجديدة والمتجددة
http://www.nrea.gov.eg

الموقع الرسمي لوزارة البيئة الفرنسية
https://www.ecologie.gouv.

(ن)- إذا كان المرجع عبارة عن حكم قضائي: يجب ذكر البيانات التالية بالترتيب التالي: الجهة القضائية، القسم أو الغرفة المختصة، الحكم أو القرار، الرقم، تاريخ الصدور، (أطراف القضية)، المرجع، رقم العدد، السنة.

مثال:

- المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، قرار رقم 29170 مؤرخ في 10 جويلية 1982، (قضية وزير الداخلية -والي ولاية سطيف- ضد فريق ج س)، المجلة القضائية، العدد 1، السنة 1989، ص 229. الصادر بجلسة 21 نوفمبر 2019 ، الطعن رقم8450 ، المجلة القضائية، منشورات المحكمة العليا، الجزائر، 2021، ص 239.

- مجلس الدولة الغرفة الرابعة، قرار رقم 1489 مؤرخ في 8 أفريل 2003، (قضية بلدية تاورقة ضد خ س)، مجلة مجلس الدولة، العدد 3، السنة 2003، ص 177.

أما إذا كان القرار أو الحكم القضائي باللغة الفرنسية ويتم استعمالها لأول مرة فيجب على الباحث ذكر البيانات التالية بالترتيب: الجهة القضائية التي أصدرت القرار أو الحكم، إسم القرار أو الحكم، تاريخ صدور القرار أو الحكم، الوثيقة التي نشرت الحكم أو القرار، ، تاريخ الاصدار، ذكر الأستاذ المعلق للقرار إن وجد، الصفحة.

مثال:

-Cour eur. D.H., arrêt *Niemitz c. Allemagne*, 16 décembre 1992, *Rev. trim. dr. h.*, 1993, p. 647, obs. P. Lambert et F. Rigaux.
Cass. (1re ch.), 22 octobre 1999, *R.C.J.B.*, 2001, p. 103, note I. Moreau-Margrève.

(و)- طريقة تتابع الهوامش: إذا تكرر الاقتباس من نفس المرجع مرة ثانية أو ثالثة فإننا نكون أمام فرضين هما:

الفرض الأول: إذا وجود فاصل بين المرجع المستعمل وبين مرجع آخراستعملها الباحث، فيكتفي ذكر اسم ولقب المؤلف، ثم عبارة « المرجع السابق » أو باللاتينية *op. cit* ، متبوعا بفاصلة ثم برقم صفحة أو صفحات.

مثال:

.....[1].....[2].....[3].....

---

(1) محمد السيد عرفة، أصول المنطق القانوني والبحث العلمي، دار الفكر والقانون، المنصورة، الطبعة الأولى ، 2013 ، ص 97.

(2) نجوى محمد كمال أبو الخير، البنك والمصالح المتعارضة في الاعتماد المستندي: دراسة مقارنة. دون ناشر، القاهرة،الطبعة الأولى، 1993، ص 139.

(3) محمد السيد عرفة، مرجع سابق ، ص 109.

وبنفس الطريقة نتعامل مع تهمش المراجع الأجنبية:

.....[1].....[2]..... ...[3].....

---

(1) M. van de KERCHOVE, *Sens et non-sens de la peine. Entre mythe et mystification*, 5éme éd. Bruxelles, Publications des Facultés universitaires Saint-Louis, 2009, p. 226.

(2) Van Drooghenbroeck *et al.*, *Leçons de méthodologie juridique*, 2éme éd., Bruxelles, Larcier, 2016, p. 61.

(3) M. van de KERCHOVE, *op. cit*, p. 229.

الفرض الثاني:ذا تكرر الاقتباس مرتين أو أكثر من نفس المرجع دون وجود فاصل بينه وبين مراجع أخرى مستعملة في الصفحة الواحدة أو في صفحتين متتاليتين، نذكر كل المعلومات السابق بيانها عند استعمال المرجع لأول مرة، وعند معاودة الإشارة إليه مجددا، نستعمل عبارة (Idem) كمقابل لنفس المرجع، متبوعة برقم الصفحة أو الصفحات، واذا تكررت الإشارة إلى ذات المرجع نستعملالعبارة اللاتينية (ibid) والتي تعني (نفس المؤلف، نفس المرجع، نفس الصفحة même auteur, même ouvrage, même page).

.....(1).....(2).....(3).....

(1) M. DE Wolf, *Souveraineté fiscale et principe de non discrimination dans la jurisprudence de la Cour de justice des Communautés européennes et de la Cour suprême des États-Unis*, 2éme éd. Bruxelles, Bruylant, 2005, p. 241.
(2) Idem, p. 241
(3) Ibid.

-**وفي حالة وجود مرجع علمي بمؤلفين** نكتب إسم المؤلف الأول ونضع الحرف (و) ثم نكتب اسم المؤلف الثاني، وفي حالة المرجع الفرنسي نستبدل الحرف (و) بالحرف (et) .

مثال:

صالح عبد الله جاسم وعبد الرؤوف شفيق قبلاوي، التربية البيئية، السرايا للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1995، ص 189.

O. Caprasse et R. Aydogdu, *Les conflits entre les actionnaires : de la prévention à la résolution*, 8éme éd. Bruxelles, Larcier, 2009, p. 96.

- **وفي حالة وجود ثلاثة مؤلفين** نكتب إسم المؤلف الأول ونضع الحرف (و) ثم نكتب اسم المؤلف الثاني ونضع الحرف (و) ثم نكتب اسم المؤلف الثالث، وفي حالة المرجع الفرنسي نستبدل الحرف (و) بالحرف (et).

مثال:

محمد كمال شرف الدين وكمال نقرة ومحمد محفوظ، منهجية قانونية. دراسة وتطبيقات في: التعليق على نص قانوني، الاستشارة القانونية، دراسة اللائحة القانونية، المقالة القانونية، مجمع الأطرش للكتاب المتخصص، تونس، دون طبعة، 2010، ص 172.

أما إذا كان المرجع المستعمل في هذه الحالة باللغة الفرنسية نكتب إسم المؤلف الأول ونضع فاصلة (,) ثم نكتب اسم المؤلف الثاني ونضع الحرف (et) ثم نكتب اسم المؤلف الثالث.

A. Duelz, J.-C. Brouwerset Q. Fischer, *Le droit du divorce*, 4éme éd., Bruxelles, De Boeck et Larcier, 2009.p. 389.

-**وفي حالة وجود أكثر من ثلاثة مؤلفين** نكتب إسم المؤلف الأول فقط ونتبعه بعبارة (وأخرون) ثم باقي بيانات المرجع على نحو ما تقدم معنا. والمثال الذي نورده نجد أن مؤلفي المرج أربعة (عبد الفتّاح عمر وسناء الدّرويش ونائلة شعبان وسليم اللغماني)، لكن نكتب إسم المؤلف الأول على نحو ما ورد في صفحة الكتاب ونتبعه بعبارة (وأخرون).

مثال:

عبد الفتّاح عمر (وأخرون)، لبنات في منهجيّة القيام بالمواضيع القانونيّة، منشورات كلّيّة العلوم القانونيّة والسّياسيّة والاجتماعيّة بتونس، الطبعة الأولى، دون تاريخ، ص 261.

أما إذا كان المرجع المستعمل في هذه الحالة باللغة الفرنسية نكتب إسم المؤلف الأول فقط ثم نتبعه بعبارة (et al.,) التي تعتبر إختزال للعبارة اللاتينية (et alii) والتي تعني (وأخرون et autres).

P. Bouvier *et al.*, *Eléments de droit administratif*, 4éme éd., Bruxelles, Larcier, 2014, p. 372.

المبحث الثاني: قواعد التوثيق الخاصة بقائمة المراجع

يُشترط في الدراسة أن تلُحق بعدد من الفهارس المناسبة لمادة البحث، ولا نتصَّور بحثاَ جامعياً، أو غيره، دون فهارس ملحقة به. وهذه الفهارس جليلة النفع كثيرة الفائدة، وتُعدُّ معياراً مهمًّا من معايير تقييم البحث نفسه. ذلك أن الفهارس تساعد القارئ من ناحية، على الرجوع إلى ما يريد دون أن يضطر إلى قراءة الدراسة أو الرسالة بكاملها، وهي من ناحية أخرى تدلُّ على قدراة الباحث في تنظيم البحث وتطبيق مقتضيات المنهجية العلمية الرصينة.

مما تقدم نجد أن هناك صلة وثيقة ومباشرة بين أهمية توثيق المراجع وطريقة كتابتها في الهامس، و طريقة كتابتها في قائمة المراجع بنهاية الرسالة أو الكتاب. لذا سنتناول بالدراسة القاعدة العامة في ترتيب المراجع (المطلب الأول)، ثم نبين الإستثناءات الواردة عليها.

المطلب الأول: القواعد العامة في ترتيب المراجع

هناك نظامان لترتيب المراجع العلمية التي إعتمد عليها الباحث في إعداد دراسته، النظام (الأول) مهجور وغير معمول به، لأنه يتبع الترتيب حسب الحروف الهجائيَّة الأولى لأسماء المصادر والمراجع، وحجة أنصاره أنَّ أسماء الكتب والمقالات أشهر من أسماء مؤلفيها، ويجب نتيجة لذلك الإشارة إلى الكتاب لا الإشارة إلى كاتبه. أما النظام (الثاني) المعتمد والمعمول به في كل الجامعات الأجنبية والجزائرية، فإنه يتبع الترتيب حسب الحروف الهجائيَّة الأولى لأسماء المؤلفين. وحجة أنصاره أنَّ شهرة أسماء المؤلفين لا تقل شهرة عن أسماء مؤلَّفاتهم، زد على ذلك أنَّنا لا نعرف عنوان مقال أكثر شهرةً من كاتبه.

ويخضع ترتيب المراجع والمصادر لمجموعة من القولعد والضوابط المنهجية التي سنتولى شرحها بالقدر اللازم، في النقاط التالية:

(أولاً)- يدرج الباحث قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في بحثه بعد الخاتمة العامة للبحث مباشرة.

(ثانياً)- ليس واجباً على الباحث إدراج كل المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في بحثه أو دراسته. ذلك أن الباحث يعود إلى مراجع كثيرة ومتنوعة بعضها لم يستفد منه فيهمل ذكره كلياً. وبعضها الآخر استفاد منه استفادة ثانوية فيكتفي بالإشارة إليه في هامش الدراسة، واخيراً يدرج الباحث في قائمة المصادر والمراجع تلك المراجع الأساسية التي إعتمد عليها بشكل كبير في إعداد البحث أو الدراسة.

(ثالثاً)- تنظم قائمتين، احداهما للمصادر والمراجع العربية أولاً، ثم تكون الثانية للمصادر والمراجع الأجنبية الفرنسية، الأنجليزية ...إلخ. وهذا يرجع إلى استحالة الترتيب

الألفبائي لمراجع ذات لغات تكتب بأبجديات مختلفة (وعلى ذلك يمكن أن تعد كل اللغات الأوروبية التي تكتب بالحروف اللاتينية لغة واحدة، بالرغم من أن البعض يفصل المراجع حسب لغتها وإن كانت تكتب بحروف واحدة). والثابت أن الباحثين العرب والجزائريين يفضلون فصل المراجع العربية عن المراجع غير العربية لأسباب فنية وشكلية.

(رابعاً)- ترتب المراجع هجائياً تبعاً لاسم العائلة الخاص بالمؤلف (اللقب) حرف تلو الآخر، مع ملاحظة أنه إذا وجد (ال) كجزء من اسم المؤلف أو الكاتب [مثل عبد المنعم (الصده)] فإنه يرتب تحت حرف (الألف). على أن يعد عنوان الهيئة التي أصدرت الوثيقة أساساً لترتيب المراجع التي ليس لها مؤلفون.

(خامساً)- أكثر الطرق شيوعاً في إعداد قائمة المراجع أن تقسم إلى مجموعات حسب نوع وشكل المرجع: (1) كتب، (2) مقالات وبحوث، (3) رسائل جامعية، (4) وثائق ونصوص. وترتب المراجع في كل قسم حسب الحروف الهجائيَّة الأولى لأسماء المؤلفين. وكما قدمنا فإن المراجع والوثائق والنصوص التي لا مؤلف لها يتم ترتيبها حسب عنوانها أو حسب الهيئة الصادرة عنها.

(سادساً)- ترتب المراجع حسب موضوعها، حيث يكون القسم الأول دائماً للمراجع العامة (التي تتناول الموضوع في عمومياته)، ثم قسم ثاني للمراجع المتخصصة (التي تتناول الموضوع في كلياته وجزئياته). على أن ترتب المراجع في كل قسم حسب الحروف الهجائيَّة الأولى لأسماء المؤلفين.

(سابعاً)- في حالة كتابة المراجع باللغة الأجنبية، يكتب الحرف الأول بحجم كبير عند إدراج كل من: إسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، دار النشر، كما يلي:

Lemal Michel, *Manuel de la liquidation des sociétés commerciales*, 2éme éd, Bruxelles, Waterloo, 2013.

الفرع الثاني: القواعد الخاصة في ترتيب المراجع

إلى جانب القواعد العامة السابقة هناك بعض الحالات الخاصة في ترتيب المراجع، نذكر البعض منها في النقاط التالية:

(أولاً)- في حالة وجود أكثر من عمل لمؤلف واحد ترتب المراجع تبعاً لتاريخ النشر من الأقدم إلى الأحدث.

(ثانياً)- ترتب الأعمال الفردية للمؤلف قبل أعماله الجماعية.

(ثالثاً)- ترتب الأعمل والمؤلفات المشتركة تبعاً لإسم المؤلف الأول.

(رابعاً)- في حالة الأعمال الخاصة بمؤلفين أو أكثر أعدوا هم أنفسهم أكثر من عمل، فيتم ترتيبها تبعاً لتاريخ النشر من الأقدم إلى الأحدث.

(خامساً)- الأعمال الخاصة بمؤلف (أو أكثر) ولها نفس تاريخ النشر وترتب تبعاً للحرف الأول من عنوان المقال أو الكتاب بعد حذف حرف (ال). ويستثنى من هذه الحالة الكتب ذات الأجزاء، فلو كان الكتاب من أجزاء يتم الترتيب حسب رقم الجزء.